مُختَصَر

مُعِيدِ النِّعَمِ، ومُبِيدِ النِّقَمِ

للإمام العلامة قاضي الشَّام

تاج الدِّين، أبي نَصْرٍ

عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الكافي السُّبْكِيِّ

(٧٢٧ـ ٧٧٢)

رَحِمَهُ اللهُ تعالى

اخْتَصَرَهُ وهَذَّبَهُ

أسعد بن تيم

www.daralhamed.com

٢١٤
س ت م

مُخْتَصَرُ

مُعِيدِ النِّعَمِ، ومُبيدِ النِّقَم

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2005/5/1153)

211

السبكي ، تاج الدين أبو نصر بن تمام الشافعي (727- 773)

مختصر معيد النعم ومبيد النقم / تاج الدين أبو نصر بن تمام الشافعي ،

اختصار أسعد سالم عبد الرحمن تيم

عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع .

الطبعة الاولى 2006 م

ر.إ.: 2005/5/1153م

الواصفات: / الثقافة الإسلامية / الإسلام //

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

● رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر 2005/5/1116

دار الحامد للنشر والتوزيع

هاتف 5231081(9626)+ فاكس 5235594(9626)+

ص.ب 366 الجبيهة الرمز البريدي 11941عمان – الأردن

E-mail: daralhamed@yahoo.com E-mail: Dar_alhamed@hotmail.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقدِّمةُ الكِتابِ

الحمدُ للهِ على جَزيلِ نِـعَمِهِ ، وتواتُرِ آلائهِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ النَّبِيِّينَ ، المبعوثِ رحمـةً للعالمين ، سيِّدِنا محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المُطَّلبِ العربيِّ القُرَشيِّ الهاشميِّ ، وعلى آلهِ وأزواجِهِ وأصحابِهِ أجمعين ، والتابعينَ لَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ ، وسلَّمَ تسليماً ؛ وبعدُ :

فبينَ يديك ـ أخي القارئُ ـ الكتابُ الثاني من سلسلةِ "جواهرِ العلمِ والأدبِ ،" وقد اخترتُ لَكَ أن يكونَ مختصرَ كتابِ مُعيدِ النِّـعَمِ ، ومُبيدِ النِّـقَمِ ، للإمامِ العلامةِ القاضي تاجِ الدِّينِ ، أبي نصرٍ : عبدِ الوهَّابِ ابنِ الإمامِ العلاَّمةِ القاضي أبي الحسنِ : عليِّ بنِ عبدِ الكافي السُّبكيِّ المِصريِّ . وهو ـ إنْ شاء اللهُ تعالى ـ كتابٌ نفيسٌ جداً ، يستحقُّ أن يُكتبَ بِماءِ الذَّهبِ ؛ فإنَّه دُرَرٌ وغُرَرٌ كلُّه !

وحسبُك أن تعلمَ أنَّ أحدَ فُضلاءِ المصريين ـ وهو الأُستاذُ محمدُ الصادقُ ابنُ حُسين ـ حينما اطَّلع على هذا الكتابِ ذهبَ به الإعجابُ كلَّ مذهبٍ ، فتوفَّرَ على البحثِ عن تاريخِ العائلةِ السُّبكيةِ وأبنائها ، والكشفِ عن مآثرِهم ومصنَّفاتِهم ، فخلَّد ذلك في كتابٍ

سَـمَّاهُ البيتَ السُّبكيَّ .[1]

فما هو موضوعُ هذا الكتابِ الْمُتميِّزِ ، إذاً؟

موضوعُهُ ، والحقُّ يقالُ ، يَمَسُّ كلَّ مسلمٍ مَسَّاً مباشراً ، سواءٌ أكان طالبَ علمٍ أم من عامَّةِ المسلمين ؛ فإنَّ الْمُصنِّفَ ـ رحِمَه اللهُ تعالى ـ سُئل يوماً عمَّن كانت للهِ عندَهُ نِعمةٌ ، فلم يرْعَها حقَّ رعايتَها ، فسلبَه اللهُ تعالى إيَّاها : كيفَ تعودُ النعمةُ إليه ، وكيفَ يرفعُ مقتَ اللهِ سبحانَهُ عنهُ؟ فأَجابَ السَّائلَ بأَنَّ طريقَ ذلك ثلاثةُ أشياءَ :

أوَّلُها : أنْ يعلمَ أنَّ سببَ حِرمانِهِ من النِّعمةِ هو ـ بلا شكٍّ ـ كُفرانُهُ إيَّاها ، وغفلتُهُ عن شُكْرِها ؛ فيتوبَ من ذلك .

وثانيها : أن يتدبَّرَ فوائدَ البلوى ، ويتذكَّرَ نِعْمةَ اللهِ عليه في حِرمانِهِ تلك النِّعْمةِ ، فيرضى بما قَسَمَ اللهُ له .

وثالثُها : أنْ يتضرَّعَ إلى اللهِ سُبحانَهُ وتعالى ويتوسَّلَ إليه ـ بطريقةٍ شرعيةٍ ـ كي يرفعَ عنه غضبَهُ ، ويُتِمَّ عليه نِعمَتَه .

فعادَ إليه السَّائلُ طالباً شرحَ الجوابِ ، فكان أنْ كَتَبَ هذا الكتابَ ، فذكرَ في سِياقِ شرحِ الأَمْرِ الأَوَّلِ نِعَـمَ اللهِ سبحانَهُ على العِبادِ ، وكيف

---

(١) طُبع بالقاهرة سنةَ ١٩٤٨! .

يشكرون كلَّ نِعمةٍ منها ؛ فاستطرد بذكرِ الوظائفِ الرَّسْميَّةِ والْمِهَنِ الشَّعْبيةِ في عَصْرِهِ ، حتَّى عـدَّدَ ١١١ وظيفةً ومِهنةً ، كاشـفاً عن أحوالِها وأمورِها الخفيَّةِ ، بِحيثُ صار هذا القسمُ وثيقةً حيَّةً للحياةِ الاجتماعيَّةِ والسياسيَّةِ والعِلميَّةِ والاقتصاديَّةِ في عَصْرِ المماليكِ الأَوَّلِ ؛ فقيمةُ هذا القسمِ التَّاريخيَّةُ لا تُقدَّرُ بثَمَنٍ . . . .

وهذا الكتابُ خُلاصةُ عِلْمِ المُصَنِّفِ ـ رحمه اللهُ ـ وفِكرِهِ ، وتَجربتِهِ الواسعةِ الثمينةِ ـ رُغْمَ قِصَرِ حياتِه ـ التي اكتسبَها من مُمارسةِ الوظائفِ الخطيرةِ والمناصبِ الحسَّاسةِ ؛ فقد ولِّيَ قضاءَ القُضاةِ الشَّافِعيَّةِ بالشَّام ، ووُلِّيَ توقيعَ الدَّسْتِ[1] مع القضاءِ في آنٍ واحدٍ ، كما تولَّى التَّدريسَ بعددٍ كبيرٍ من مدارسِ الشَّامِ معاً!

وقد جعلَه هذا مُطَّلِعاً على أحوالِ الأُمراءِ والدَّولةِ ، وعلى أحوالِ الفُقَهاءِ وطَلَبةِ العلمِ ، وسائرِ النَّاسِ كافَّةً ؛ إذْ الغنيُّ والفقيرُ يَمُرَّانِ ببابِ القاضي صباحَ مساءٍ! ومِمَّا زاد في اتِّساعِ أُفُقِ المصنِّفِ تقواهُ وصلاحُهُ ، مِمَّا جعلهُ مُرْهفَ الحِسِّ ، كارِهاً لظُلْمِ فَسَقَةِ الأُمَراءِ ، وجَهَلَةِ الفُقَهاءِ ، في عصرِه .

---

(١) كان لنائبِ الشَّامِ دِيوانٌ يرأسُهُ كاتبُ السِّرِّ الذي ينهي إليه الرَّسائلَ والأوامرَ السُّلطانيةَ ، ويوقِّعُ عنه . ويلي كاتبَ السِّرِّ عَدَدٌ من المُوَقِّعينَ ، أوَّلُهُم وأهمُّهم كاتبُ الدَّسْتِ .

ولا شكَّ أنَّه كان لوالدِهِ الإمامِ أبي الحَسَنِ السُّبْكيِّ (٦٨٣ ـ ٧٥٦) أثَـرٌ كبيرٌ عليه ؛ فهو الذي تولَّى تربيتَهُ وتعليمَهُ وإلحاقَهُ بحَلْقاتِ العُلَماء . وكان أبو الحَسَنِ صارماً مَهيباً ، حَمَى القضاءَ من تدخُّلِ الأُمَراءِ ؛ وكـانوا كثيراً مـا يستقرضون أموالَ الأيْتامِ من القُضاةِ قبلَهُ ، مِمَّا يُعرِّضُها لِخَطَرِ الضَّياعِ التَّامِّ!

كلُّ هذه الخِبْراتِ مجتمعةً ساهمت في إخراجِ هذا الكتابِ النَّفيسِ ، الـذي جاء فريداً في زمنِهِ .(١) فليس مُعيدُ النِّعَمِ كتاباً فِقْهيّاً بـالمعنى المعروفِ ، وإن ناقش المصنِّفُ فيه عَدَداً من مسائلِ الفِقْهِ ، وتعرَّضَ للفُقَهاءِ والمُدَرِّسين والمُفْتينَ ، ناصحاً إيَّاهم ، ومُرْشِداً لهم إلى طَريقِ الصَّواب . وليس الكتابُ كتابَ تصوُّفٍ تَقْليديٍّ أيْضاً ، وإن كان يَدورُ حولَ عَلاقةِ العَبْدِ بربِّهِ عـزَّ وجلَّ .

وأسلوبُ المُصنِّفِ في الكتابِ مُرْسَلٌ ؛ فقد انطَلَقَ فيه على سَجِيَّتِهِ ، يُسجِّلُ على صَفَحاتِ الورقِ ما يَجولُ بذهنِهِ الوقَّادِ دونَ توقُّفٍ ؛ لـذا لم

(١) مِمَّا صُنِّفَ في القرنِ الثَّامنِ قَبْلَ هذا الكتابِ من الكُتُبِ التي توازيهِ في السَّعيِ لإصلاحِ النُّفوسِ والمُجتمعاتِ : بيانُ زَغَلِ العِلْمِ والطَّلَبِ ، للحافظِ الذَّهَبيِّ ، وكثيرٌ من كُتُبِ الإمامِ ابنِ قَيِّمِ الجوزيَّةِ . وفي كلامِ الإمامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ مباحثُ كثيرةٌ من هذا القَبيلِ ، غيرَ أنَّ تلميذَهُ ابنَ قَيِّمِ الجَوزيَّةِ هو الذي أصَّلَ هذا المنحى واستفرغ فيه مجهودَهُ .

يتقيّدْ فيه بلُغةِ الفُقَهاءِ ـ كما فعلَ في كُتُبِهِ الأُصوليَّةِ والفِقهيَّةِ ، لذلك ربَّما بَدَر منه بعضُ الكَلِماتِ الخارجةِ عن سياقِ الاستعمالِ اللُّغَويِّ الفصيحِ . كذلك وقع في مادَّةِ الكتابِ تقديمٌ وتأْخيرٌ ، وإسهابٌ هنا واختصارٌ هناك . . . . وليس هذا مِمَّا يُنْقِصُ من قَدْرِ الكِتاب ؛ إذْ إنَّ المصنِّفَ ـ رحمهُ اللهُ ـ كان يستقي من ذاكرتِهِ غالباً ، على غيرِ مِثالٍ سَبَقَ ؛ وأُسلوبُهُ هذا ناتجٌ عن الصَّراحةِ والصِّدقِ والبُعدِ عن التَّكلُّف .

وقد دعاني هذا الأَمْرُ لاختصارِ هذا الكتابِ النَّفيسِ ، وتقديمِهِ سائغاً مبسَّطاً ـ إن شاءَ اللهُ سبحانَهُ ـ لِجَمْهرةِ الْمُثَقَّفينَ وطَلَبةِ العِلْمِ والعامَّةِ ؛ فحذَفتُ منه الاستطراداتِ الكثيرةَ[1] والنُّصوصَ التاريخيَّةَ ، التي ـ رُغمَ قيمَتِها الكبيرةِ ـ قد خَرَجَتْ بالكتابِ عن موضوعِهِ الرَّئيسِ : كيفيَّةِ دَوامِ النِّعَمِ ، ودَفْعِ النِّقَمِ .

وفي الكتابِ ـ كما ذكَرْنا ـ شَرْحٌ لِمِهَنٍ كثيرةٍ لا وجودَ لها اليومَ ، فَأَسْقطتُ ذِكْرَها كلَّها ، وأَثْبَتُّ من المِهَنِ والوظائفِ ما هو معروفٌ اليومَ ، أو له نظيرٌ يُقاسُ عليه . فمن قرأَ هذا الْمُختصرَ وفَهِمَه وأَعْجِبَ بِما سطَّرَهُ

(١) مثالُهُ : ذمُّ المصنِّفُ المُغرمينَ بالتَّقعُّرِ من أهلِ اللُّغةِ ، والمولعين بغوامضِ النَّحوِ والألغازِ النَّحويَّةِ الصَّعبةِ ، فجاءَ كلامُهُ في ١٢ صفحةً! وكثيرٌ منهُ لا يفهمُهُ إلاَّ المتبحِّرُ في العربيَّةِ ؛ فاجتزأْنا من هذا كلِّهِ بالإشارةِ إليه .

المصنِّفُ ــ رحمهُ اللهُ تعالى ــ ، فإنَّهُ يُمكِنُهُ الرُّجوعُ إلى الأَصلِ إنْ أرادَ التَّوسُّعَ ، أو احتاجَ إلى فوائدِهِ التَّاريخيَّة .

هذا وقد طُبِعَ الكتابُ الأَصلُ عِدَّةَ طبْعاتٍ ، واعتمدنا في اختصارِهِ على نُسخةٍ نفيسةٍ مُتقَنةٍ ، قليلةِ الخَطَأ ، طُبِعَتْ في القاهرةِ سَنَةَ ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) ، بعناية الأَساتذةِ الأَفاضلِ : محمَّدِ عليٍّ النَّجَّارِ ، وأبي زَيْدٍ شَلَبيٍّ ، ومُحمَّدٍ أبي العُيونِ ـ رَحِمَهم اللهُ تعالى . وقد روجِعَت تلك الطَّبعةُ على ٦ نُسَخٍ : ٣ منها مخطوطةٌ ، و٣ مطبوعة (إحداها طُبِعتْ في لَيْدِنَ بِهولندا ، والأُخريان طُبِعتا بمصرَ) ، وأثبتوا فُروقَ النُّسَخِ في هامشِ الكتابِ . أمَّا أنا فقد أسقطتُ ذِكرَ اختلافِ النُّسَخِ من هذا المختَصَرِ ، مُكتفياً باختيارِ الصَّوابِ منها ؛ وهو ما يحتاجُهُ القارئُ ، فحسبُ . ونسألُ اللهَ سبحانَهُ أن يتَقَبَّلَ مِنَّا عَمَلَنا ، وينفَعَنا والمسلمين بما فيه ، وأن يُتِمَّ علينا نِعَمَه ، ويرفعَ عنَّا عذابَهُ وغَضَبَهُ ؛ إنَّهُ بالمُؤمنين رؤوفٌ رحيمٌ . آمين .

* * *

تَرْجَمَةُ المُصنِّفِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى

هو الإمامُ القاضي العلاَّمةُ تاجُ الدِّينِ، أبو نَصْرٍ: عبدُ الوَهَّابِ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الكافي بنِ عليِّ بنِ تمَّامٍ السُّبكيُّ[1] المِصريُّ.

وُلد سنَةَ ٧٢٧ بمِصرَ، وقيلَ في السَّنةِ التي تليها. وكان أبوه الإمامُ تقيُّ الدينِ أبو الحَسَنِ (٦٨٣ ـ ٧٥٦) من أكابرِ عُلماءِ زمانِهُ، فأَحْضَرَهُ السَّماعَ على بقايا الشُّيوخِ المُسندين في القاهرةِ، فسمع على يحيى بنِ يوسُفَ بنِ أبي محمدِ ابنِ المِصريِّ (ـ ٧٣٧)، وعبدِ المُحسنِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ الصَّابونيِّ (٦٥٨ ـ ٧٣٦)، وأبي بكرِ ابنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الغنيِّ بنِ الصَّعْبيِّ (ـ ٧٣١)، وصالحِ بنِ مُختارِ بنِ صالحٍ الأَشْهَنيِّ القَرافيِّ (ـ ٧٣٨)، وجماعةٍ كثيرةٍ. واستجازَ له أبوه من شُيوخِ الآفاقِ والمُسندينَ، كأبي العبَّاسِ: أحمدَ بنِ أبي طالبٍ الحجَّارِ الدِّمَشقيِّ (ـ ٧٣٠)، وغيرِهِ.

ثمَّ قَدِمَ به أبوه دِمَشْقَ سَنةَ ٧٣٩ إذْ تولَّى قضاءها، فسمِعَ المُتَرْجَمُ بنفسِهِ من أحمدَ بنِ عليِّ بنِ الجَزَريِّ (ـ ٧٤٣)، وزينبَ بنتِ الكمالِ:

---

(١) نِسبةً لِقريةِ سُبْكِ العَبيدِ، من قُرى المَنوفيَّةِ، بالوَجْهِ البَحْريِّ (الدلْتا).

أحمدَ بنِ عبدِ الرَّحيمِ المَقْدِسِيَّةِ (ـ ٧٤٠) . ولزِمَ الحافظَيْنِ الكبيرين : أبا الحجَّاجِ : يوسُفَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ بنِ يوسُفَ المِـزِّيَّ (٦٥٤ ـ ٧٤٢) ، وأبا عبدِ اللهِ : محمَّدَ بنَ أحمدَ بنِ عثمانَ الذَّهَبيَّ (٦٧٣ ـ ٧٤٨) ؛ وبه تَخَرَّجَ في الحديث .

وبلغَتْ عِدَّةُ أشياخِهِ ـ سَماعاً وإجازةً ـ المِئاتِ ،[1] وقد حدَّثَ عنهم .

وأخَذَ الفِقْهَ والأَصْلينِ عن أبيه ، وعن الإمامِ العلاَّمةِ محمَّدِ بنِ أبي بكرِ ابنِ إبراهيمَ بنِ النَّقيبِ الدِّمَشقيِّ الشَّافعيِّ (ـ ٧٤٥) ؛ وأجازهُ هذا الإمامُ بالإفتاءِ على مذهبِ الإمامِ الشَّافعيِّ ، وسِنُّهُ بِضْعَ عشرةَ سنَةً!

وكان أبو نصرٍ حريصاً على العلمِ ، فَنَجُبَ وتميَّزَ على صِغَرِ سِنِّهِ ؛ قال فيه شيخُهُ الإمامُ الذهبيُّ : "الوَلَدُ القاضي تاجُ الدِّينِ ، أبو نَصْرٍ السُّبكيُّ الشَّافعيُّ . وُلِدَ سَنَةَ ٢٨ [وسبعِمئة] ، وأجازَ له الحَجَّارُ وطائفةٌ ، وأسْمَعَهُ أبوه من جَماعة . كتب عني أجزاءً ونَسَخَها ؛ وأرجو أن يتميَّزَ في العِلْم . ثمَّ درَّسَ وأفتى ." (المُعجمُ المُختصُّ بالمُحدِّثينَ ، رقم ١٨٤) .

---

(١) خرَّجَ له الحافظُ محمَّدُ بنُ يحيى بنِ محمَّدِ بنِ سَعْدٍ المَقْدِسِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقيُّ الصَّالِحيُّ الحنبليُّ (٧٠٣ ــ ٧٥٩) مُعْجَماً لشُيوخِهِ ، فجاء في مجلَّدَيْنِ ؛ وهو مخطوطٌ بِمِصرَ .

وقال شيخُهُ محمَّدُ بنُ رافعٍ في وَفَياتِهِ : "طَلَبَ بنفسِهِ ، وكتب بِخَطِّهِ . وتفقَّهَ ، ودرَّسَ ، وبَرَعَ ، وأفتى . وتولَّى قضاءَ القُضاةِ بالشَّام ." (الوفياتِ ، ر ٩٠٤) .

وقال الإمامُ أبو زُرْعةَ ابنُ العِراقيِّ : "طَلَبَ بنفسِهِ ، وكَتَبَ بِخَطِّهِ ، وتفقَّهَ وبَرَعَ على حَداثةِ سِنِّهِ ، ودرَّسَ بالْمَناصبِ الكِبارِ ، وأفتى . . . . وكان ذكِيًّا ، عالِماً ، مُستحْضِراً ، فصيحاً ، طَلْقَ العِبارةِ ، كثيرَ الإحسانِ إلى الطَّلَبةِ ." (ذيلَ العِبَرِ ، ص ٣٠٣ ـ ص ٣٠٦) .

المناصبُ التي تَوَلاَّها :

ذكَرْنا أنَّ أباه تولَّى قَضاءَ القُضاةِ بالشَّامِ سَنةَ ٧٣٩ ، فحرِصَ على توليةِ أولادِهِ الثَّلاثةِ[1] المناصبَ الدِّينيَّةَ الرَّفيعةَ ، من قَضاءٍ وإفتاءٍ وتَدْريس . . . ، فكان أوَّلَ مناصبِهِ (فيما أعلمُ) التَّدريسُ بالمدرسةِ التَّقَويَّةِ سنةَ ٧٤٤، وعُمُرُهُ ١٦ سنةً! ثمَّ ولاَّهُ أبوه نِيابةَ القضاءِ ، وولاَّه نائبُ دِمَشْقَ كتابةَ الدَّسْتِ ؛ وهي وظيفةٌ ديوانيَّةٌ جليلةٌ . ووُلِّيَ أيضاً التَّدريسَ بعِدَّةِ مدارسَ بدمشقَ .

---

(١) هم أبو حامدٍ : أحمدُ (٧١٩ ـــ ٧٧٣) ، وأبو الطَّيِّبُ : الحُسينُ (٧٢٢ـــ ٧٥٥) . وأبو نصرٍ ، المُصنِّفُ .

وفي شهرِ ربيعِ الأَولِ سنةَ ٧٥٦ أحسَّ أبو الحَسَنِ السُّبكيُّ من نفسِهِ ضَعْفاً ، فاستعفى من القضاءِ ، وسأَلَ أنْ يُولَّى ابنُهُ أبو نصرٍ مكانَهُ ، فأُجيب إلى طلبِهِ . ثمَّ سافر إلى مِصرَ ، فتُوُفِّيَ بِها في ثالثِ جُمادى الآخرةِ من السَّنةِ نفسِها ؛ وانفردَ المُترجَمُ بمنصبِ قاضي قُضاةِ الشَّافعيَّةِ بالشَّامِ .

وفي أواخرِ شعبانَ ، سنةَ ٧٥٩ ، صُرِفَ المُتَرْجَمُ عن قضاءِ الشَّامِ ، ثُمَّ أُعيدَ إلى المنصِبِ في الخامسِ من شوَّالٍ من السَّنةِ نَفْسِها! فكانت مُدَّةُ صرفِهِ نحوَ ستَّةِ أسابيعَ!

وفي شعبانَ ، سنةَ ٧٦٣ ، عُزِلَ عن القضاءِ بالشَّامِ بأخيه أبي حامدٍ ، وطُلِبَ المُترجَمُ إلى الدِّيارِ المِصريَّةِ ، فولِّيَ وظائفَ أخيه بها ، وكانت كثيرةً . ثُمَّ عُزِلَ أبو حامدٍ عن قضاءِ الشَّامِ في صَفَرٍ سنةَ ٧٦٤ وطُلِب من المُتَرْجَمِ أنْ يعودَ لتولِّي قضاءِ الشَّامِ ، فأبى ، حتَّى ألَحُّوا عليه مِراراً ، فَقَبِل ؛ قال الحافظُ أبو المَحاسنِ الحُسينيُّ[1] : "فعادَ ــ بِحمدِ اللهِ تعالى ــ إلى دِمَشْقَ قاضياً على عادتِهِ ، ودَخَلَها بُكرةَ يومِ الثُّلاثاءِ ، رابعَ عشرَ ربيعِ الآخرِ ؛ فقُرِّتْ

(١) هو الحافظُ الكبيرُ أبو المَحاسنِ : مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ الحسَنِ بنِ حمزةَ الحُسينيُّ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ (٧١٥ ــ ٧٦٥) . كان كثيرَ التَّصانيفِ والتَّخاريجِ لأهلِ عصرِهِ . طُبِع من كُتُبِهِ ذيلُهُ على تذكرة الحُفَّاظِ لشيخِهِ الذَّهبيِّ ، وذيلُهُ على ذيلِ العِبرِ ، للذَّهبيِّ أيضاً .

برُؤيةِ وجههِ العُيونِ ، وسُرَّ بقُدومِهِ النَّاسُ أجمعونَ . وكان يومُ دخولِهِ دِمَشْقَ كالعيدِ لأَهلِها . . . ." (ذيلَ العِبرِ ، ٤/١٩٩) .

وفي سنةِ ٧٦٩ امتُحِنَ المُترجَمُ مِحْنةً غليظةً ، فقد ولِّيَ نيابةَ مِصرَ الأَميرُ عليٌّ المارداني ، وكان كارهاً له ، فأوَّلَ ما وُلِّيَ هذه الولايةَ كتب بعزلِهِ وعقْدِ مجلسٍ لمحاكمتِهِ ، فادَّعَوْا عليه أشياءَ استنكروها من إجراءاتِهِ في القضاءِ ، فَثَبَتَ لخُصومِهِ وجَبَهَهُم على كثرَتِهم . وحَكَمَ قاضي الحنابلةِ العَلاَّمةُ أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ أبي عُمرَ المَقدِسيُّ (ابنُ قاضي الجَبلِ) بِسَجنِهِ سنةً ، فسُجِنَ ثمانين يوماً ، ثمَّ أُفرِجَ عنه ، فطُلبَ إلى الدِّيارِ المِصريَّةِ ، فشرح قِصَّتَهُ للسُّلطانِ ، فأَمر بِجلبِ خُصومِهِ من دِمشقَ ، فظهر للسُّلطانِ أنّهم تعصَّبوا عليه ، فأَعاده إلى وظائفِهِ ، فدخل دِمشقَ في ربيعِ الآخرِ سنةَ ٧٧٠ . وكان الدَّماشِقةُ في هذه الفِتنةِ قد وقفوا معه ، وكرِهوا خُصومَهُ ، وأحبُّوا خَلاصَهُ .

وهكذا بقي المصنِّفُ - رحمه الله تعالى - في دِمَشقَ مشغولاً بولايةِ القضاءِ ، والإفتاءِ ، والتدريسِ ، والخِطابةِ ، والتأليفِ ، حتَّى أتاه اليقينُ ، فمات شهيداً بالطاعونِ ، عصرَ يومِ الثُّلاثاءِ ، السَّابعِ من ذي الحِجَّةِ سنةَ ٧٧١ ، ببُستانِهِ بظاهرِ دِمَشقَ ، ودُفن بتُربتِهم بسفحِ قاسيونَ . وكانت جِنازتُهُ مشهودةً ، وحمل نعشَهُ الأُمراءُ الكبار .

صفاتُ المُصنِّفِ وشمائلُهُ :

كان أبو نصر كريماً ، شُجاعاً ، قويَّ النَّفسِ ، عَفُوّاً عمَّن ظَلَمَهُ ؛ فأَحبَّهُ غالبُ النَّاسِ ؛ وقد مرَّ بنا قولُ أبي المحاسنِ الحُسينيِّ في فَرَحِ أهلِ دِمَشْقَ بعودتِهِ . وقال فيه أيضاً : "وكان ـ أيَّدَه اللهُ تعالى ـ في مُدَّةِ إقامتِهِ بِمِصرَ على حالٍ شهيرةٍ من التَّعظيمِ والتَّبجيلِ ؛ يعتقِدُهُ الخاصُّ والعامُّ ، ويتبرَّكُ بمجالستِهِ ذوو السُّيوفِ والأَقلام . ويزدحمُ طلبةُ فنونِ العلمِ على أبوابِهِ . . . ويقتدي المُتنسِّكون بما يَرَوْنَهُ من آدابِهِ . . . ."

وقال الحافظُ المُؤرِّخُ شِهابُ الدِّينِ : أحمدُ بْنِ حِجِّيٍّ بنِ موسى السَّعديُّ الحُسْبانيُّ الدِّمَشقيُّ (٧٥١ ـ ٨١٦) : "وكان ماهراً في الأُصولِ ، والحديثِ ، والأَدبِ ؛ وشارك في العربيَّةِ . وكان له يدٌ في النظمِ والنثرِ ، جَيِّدَ البديهةِ ، ذا بلاغةٍ وطلاقةِ لسانٍ ، وجراءةِ جَنانٍ ، وذكاءٍ مُفْرِطٍ ، وذهنٍ وقَّادٍ ، وقُدْرةٍ على المُناظرة . صنَّفَ تصانيفَ عِدَّةً في فُنونٍ على صِغَرِ سنِّهِ وكَثرةِ أشغالِهِ ؛ قُرِئت عليه وانتشرتْ في حياتِهِ وبعدَ موتِهِ . وانتهتْ إليه رئاسةُ القضاءِ والمناصبِ بالشَّامِ . وحصل له مِحنةٌ بسببِ القضاءِ ، وأوذيَ فَصَبَرَ ، وسُجِنَ فثبتَ ، وعُقِدتْ له مجالسُ فأبان عن شجاعةٍ ، وأفحم خُصومَهُ مع تواطُئهم عليه . ثمَّ عاد إلى رُتبتِهِ ، وعفا وَصَفَح عمَّن قام عليه . وكان سيِّداً جواداً كريماً مهيباً ، تخضعُ له أربابُ المناصبِ من القضاةِ وغيرِهِم . . . ." (نَقَلَهُ العلاَّمةُ ابنُ طُولونَ الحنفيُّ في القلائدِ

الجَوْهرِيَّةِ ، ص ٥٠٢ .)

تصانيفُهُ :

للمُصنِّفِ ـ رحمه اللهُ ـ تصانيفُ مفيدةٌ في الفقهِ وأُصولِهِ والتراجمِ ، منها :

(١) طَبَقـاتُ الشَّـافعيَّةِ الكُـبرى : طُبِـع في ١٠ مجلَّـداتٍ ، وهـو غزيـرُ الفوائد .

(٢) طبقاتُ الشَّافعيَّةِ الوُسطى : مخطوطةٌ في مجلَّدٍ ضخم .

(٣) طَبَقاتُ الشافعيَّةِ الصُّغرى : مجلَّدٌ وافٍ ، مخطوطةٌ أيضاً .

(٤) مُعِيدُ النِّعَمِ ، ومُبيدُ النِّقَمِ : طُبِع مراراً ؛ وهذا مختصَرُهُ .

(٥) التَّرشيحُ : جمع فيه اختياراتِ والدِهِ وفتاويه (٤ أجزاءٍ ؛ ط) .

(٦) جَمْعُ الجوامعِ (في أُصولِ الفقـهِ) : كـانت لـه شُـهْرةٌ كبـيرةٌ عنـدَ المتأخرين ، فمنهم من شَرَحَهُ ، ومنهم من اختصره . وقد نَظَمَـهُ السَّـيوطيُّ شِعراً .

(٧) شـرح منهاجِ البيضاوي (في أُصولِ الفِقْهِ) : كان أبوه ـ رحمـه اللهُ ـ قد شَرَعَ في شَرْحِ منهاجِ البيضاويِّ ، فكتب منه نحوَ ٦٠ صفحةً ، ثمَّ شُغِلَ عنه ، فشرع المُصَنِّفُ ـ رحمه الله ـ في إكمالِهِ ، فتمَّ لهُ ذلك ـ والحمدُ

للهِ . وهو مطبوعٌ في ٣ مجلَّداتٍ .

(٨) شَرحُ مُختصرِ ابنِ الحاجبِ الأُصوليِّ : في مجلَّدين .

وغيرُها من التَّصانيفِ المُفيدةِ .

رحِمَ اللهُ أبا نصرٍ ، وَغَفَرَ لَنا وله ، وألْحَقَنا وإيَّاهُ بالصَّالحين . وصلَّى اللهُ على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ، وسلَّمَ تسليماً كثيراً طيِّباً مُباركاً فيهِ إلى يومِ الدِّين .

انظُرْ ترْجَمةَ المُصنِّفِ في المصادرِ التَّاليةِ :

ـ المعجمِ المُختصِّ بالمُحدِّثينَ ، لِشيخهِ الإمامِ الذَّهبيِّ ، رقم ١٨٤ .

ـ وذَيلِ العِبَرِ ، للحافظِ أبي المَحاسنِ الحُسينيِّ : في مواضعَ منه .

ـ والبدايةِ والنهايةِ ، للإمامِ ابنِ كثيرٍ (مواضعَ متفرِّقةٍ) .

ـ والوَفَياتِ ، للحافظِ محمَّدِ بنِ رافعٍ السَّلاميِّ ، رقم ٩٠٤ .

ـ وذيلِ العِبَرِ ، للحافظِ أبي زُرعةَ العِراقيِّ (ص ٣٠٣ ـ ٣٠٦) .

ـ وتاريخ ابنِ قاضي شُهْبَةَ (٢/٣٧٢ ـ ٣٧٥) ، تحقيق عدنان درويش ، نَشْرِ المعهدِ العلميِّ الفِرنسيِّ للدِّراساتِ العربيةِ ، دمشقَ ، ١٩٩٤ .

ـ وطَبَقاتِ الشَّافعيَّةِ ، لهُ أيضاً ، رقم ٦٤٩ ، طبعَ بيروتَ .

ـ والدُّررِ الكامنةِ ، للحافظِ أبي الفضلِ ابنِ حَجَرٍ العسقلانيِّ (٢٥٨/٢ ـ ٢٥٩) ، طبعةَ بيروتَ .

ـ والنُّجومِ الزَّاهرة ، في أخبارِ مصرَ والقاهرةِ ، لأَبي المَحاسنِ : يوسُفَ بنِ تَغْري بَرْدي (١٠٨/١١) ، مصوَّرةِ طبعةِ دارِ الكُتُب ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ .

ـ والدَّليلِ الشَّافي ، إلى المنهلِ الصَّافي ، لهُ أيضاً (٤٣٣/١) .

ـ ووجيزِ الكلامِ ، في الذَّيلِ على دُولِ الإسلامِ ، للحافظِ أبي الخيرِ : محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ السَّخاويِّ ، رقمَ ٣٦٣ ، مؤسسة الرِّسالةِ ، بيروت ، ١٤١٦هـ .

ـ والدَّارسِ في أخبارِ المدارسِ ، لعبدِ القادرِ بنِ محمَّدٍ النُّعيميِّ (٣٧/١) .

ـ وبدائعِ الزُّهورِ ، في وقائعِ الدُّهورِ ، لمحمدِ بنِ أحمدَ بنِ إياسٍ النَّاصريِّ (٩٨/٢/١) ، القاهرة ، ١٤٠٣ .

ـ والقلائدِ الجوهريَّةِ ، في تاريخِ الصَّالحيَّةِ ، للمؤرِّخِ محمَّدِ بنِ عليٍّ بنِ طُولونَ الدِّمشقيِّ الحنَفِيِّ (ص ٥٠١ ـ ٥٠٤) .

ـ وشذراتِ الذَّهبِ ، في أخبارِ من ذَهَبَ ، لعبدِ الحيِّ ابنِ العمادِ الدمشقيِّ الحنبليِّ (٢٢١/٦) .

ـ والبَدْرِ الطَّالعِ ، بمحاسنِ من بعدِ القرنِ السَّابعِ ، للعلاَّمة الإمامِ محمدِ بنِ عليٍّ الشوكانيِّ الصَّنعانيِّ اليمانيِّ (١/٤١٠) .

ـ وفَهرسِ الفَهارسِ والأَثباتِ ، للعلاَّمةِ المُسندِ عبدِ الحيِّ بنِ عبدِ الكبيرِ الكَتَّانيِّ الإدريسيِّ (٢/١٠٣٧ ـ ١٠٣٨) .

ـ والأَعلامِ ، للأديبِ خيرِ الدِّينِ الزِّرِكْلِيِّ (٤/١٨٤) .

ـ والفَتحِ المُبين ، في طَبَقاتِ الأُصوليين ، للشيخِ عبداللهِ بنِ مصطفى المراغيِّ المصريِّ (٢/١٩١) ، طَبْعَ القاهرةِ .

ـ ومُعْجمِ المُؤلِّفين ، لعمرَ رضا كحَّالةَ (٦/٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخُ الإمامُ العلامةُ ، قاضي الجماعةِ ، تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ الشَّافعيُّ ـ تغمَّدَهُ اللهُ تعالى برحمتِهِ ـ :

أمَّا بعدَ حَمْدِ اللهِ تعالى ، مُعيدِ النِّعَمِ ، ومُبِيدِ النِّقَمِ ، بمزيدِ الشُّكرِ ومَديدِ الكَرَمِ ،[١] والصَّلاةِ والسَّلامِ على نبيِّهِ ، سيِّدِنا مُحمَّدٍ ، خيرِ العُرْبِ والعَجَمِ ، والهادي إلى أرشدِ طريقٍ وأقومِ أَمَمٍ ،[٢] وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وصالحي أُمَّتِهِ خيرِ الأُممِ ؛ فقد وَرَدَ عليَّ سؤالٌ مضمونُهُ : هل من طريقٍ لمن سُلِبَ نِعمةً دينيَّةً أو دُنيَويَّةً ، إذا سلكَها[٣] عادت إليه ، ورُدَّت عليه؟ فكان الجوابُ : "طريقُهُ أن يَعْرِفَ من أين أُتِيَ ؛[٤] فيتوبَ منه ، ويَعْتَرِفَ بِما في المِحْنةِ بذلكَ[٥] من الفوائدِ ، فيرضى بِها ، ثمَّ يتضرَّعَ إلى اللهِ تعالى بالطَّريقِ التي نذكرُها . هذه ثلاثةُ أُمورٍ هي طريقةُ التي يَحْصُلُ بمجموعِها

(١) أي بشُكرِ العبدِ ، وبكَرمِ اللهِ سبحانَهُ .

(٢) الأَمَمُ (بفتحتين) : الطَّريقُ السَّويُّ الذي لا اعْوِجاجَ فيه .

(٣) الطَّريقُ في اللُّغةِ تُذكَّرُ وتؤنَّثُ .

(٤) أي أُصيب ؛ تقولُ : أُتي فلانٌ ، أي هاجمَهُ العدوُّ .

(٥) أي المِحنةُ باستلابِ النِّعمة .

التي نذكُرُها . هذه ثلاثةُ أمورٍ هي طريقةُ التي يَحْصُلُ بِمجموعِها دواءُ مَرَضِهِ ، ويعقُبُها زوالُ عِلَّتِهِ ـ بعضُها مُرتَّبٌ على بعضٍ ؛ لا يتقدَّمُ ثالثُها على ثانيها ، ولا ثانيها على أوَّلها ."

فعاد إليَّ السَّائلُ قائلاً : اشرحْ لنا هذه الأُمورَ شرْحاً مُبيَّناً مُختَصَراً ، وصِفْ لنا هذا الدَّواءَ وصْفاً واضحاً ؛ لِنَسْتَعْمِلَهُ .

فقلتُ : هذا سِرٌّ غريبٌ ؛ جُمهورُ الخَلْقِ لا يُحيطون بعلمِهِ ، وبَنَأٌ عظيمٌ أكثرُ النَّاسِ مُعْرِضون عن فهمِهِ ؛ لاستيلاءِ الغَفْلةِ على القُلوبِ ، ولغَلَبةِ الجَهْلِ بِما يَجبُ للرَّبِّ على المَرْبوبِ . وأنا أبحثُ عن هذه الأمورِ في هذا المجموعِ الذي سمَّيتُهُ مُعيدَ النِّعَم ، ومُبيدَ النِّقَمِ ، بَحْثاً مختصَراً ، لا أُرخي فيه عِنانَ الإطنابِ ؛[1] فإنَّهُ بَحرٌ لا ساحلَ له ، لو رَكِبْتُ فيه الصَّعبَ والذَّلولَ ، وشمَّرتُ عن ساقِ البيانِ ، وخُضتُ فيه لُجَجَ الدَّقائقِ ، لذكرْتُ ما يعسُرُ فهمُهُ على أكثرِ الخلائقِ ، ولانتهيْنا إلى ما لم يُؤْذنْ لنا في إظهارِهِ من الأَسرارِ العِلميَّةِ .[2] وإنَّما أذكُرُ من ذلك ما تشتركُ الخاصَّةُ والعامَّةُ في فَهْمِهِ ، وأخُصُّ فيه النِّعَمَ الدُّنيويَّةَ ؛ إذ كانت مَحَطَّ غَرَضِ السَّائلِ ، عسى

(١) الإطنابُ : الشَّرحُ المُطوَّلُ .

(٢) يريدُ دِقاقَ المسائلِ التي استنبطها العُلماءُ بالجُهدِ والتَّفكيرِ ، ولم يُكلِّفْ عامَّةُ النَّاسِ معرفتَها ؛ فأمَّا ما كُلِّفَ النَّاسُ معرفتَهُ فهو مُذاعٌ ، وواجبٌ على العالِمِ ألاَّ يكتُمَهُ .

اللهُ أن يُنبِّهَهُ بِها للنِّعَمِ الأُخْرَوِيَّةِ ؛ إذْ هي غايةُ الوسائل . وأنا أرجو أنَّ من كانت عنده نِعمةٌ للهِ تعالى في دينِهِ أو دُنياهُ وزالت ، فنظرَ في هذا الكتابِ نَظَرَ مُعتقِدٍ ،[1] وفهِمَهُ ، وعمِلَ بِما تضمَّنهُ بعدَ الاعتقادِ ، عادت إليه تلك النِّعمةُ أو خيرٌ منها ، وزال همُّهُ بأَجمعِهِ ، وانقلبَ فَرِحاً مسروراً . فمن شكَّ فَلْيَسْتعمِلْ هذا الدَّواءَ ، لا على قَصْدِ التَّجرِبةِ والانتقادِ ، بل بِحُسنِ الظَّنِّ وجميلِ الاعتقاد ؛ فإنَّهُ عندَ ذلك يظفرُ بغايةِ المُرادِ . أسألُ اللهَ عزَّ وجلَّ أن يصرفَ إليه عَزْمةَ مُستحِقِّيهِ ، ويصْرِفَ عنهُ هِمَّةَ من لايستحِقُّهُ ولا يدريه .

* * *

(١) يعني نَظَرَ مُصدِّقٍ مُؤمنٍ بقلبِهِ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ توَّابٌ رحيمٌ كاشفٌ لآلامِ المُؤمنين ، جابرٌ لِمصائبِهم ؛ وحُسبنا اللهُ ونِعْمَ الوكيل .

الأَمْـرُ الأَوَّلُ

أن تعلمَ من أين أُتيتَ ، وما السَّببُ الذي زالت به عنك النِّعمةُ ؛ فإنَّ النِّعَمَ لا تزولُ عنك سُدىً ،[1] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ﴾ [الرَّعد : ١١] .

اعلمْ أنَّها لم تزُلْ عنك إلا لإخلالِكَ بالقيامِ بما يَجبُ عليك من حُقوقِها ، وهو الشُّكرُ ؛ فإنَّ كلَّ نِعمةٍ لا تُشكرُ جديرةٌ بالزَّوال ؛ ومن كلامِهم : "النِّعمةُ إذا شُكِرَتْ قرَّتْ ، وإذا كُفِرت فرَّتْ ."[2] وقيل : "لا زوالَ للنِّعمةِ إذا شُكِرتْ ، ولا بقاءَ لها إذا كُفِرَتْ ." والحاصلُ أنَّ كتابَ اللهِ تعالى وسُنَّةَ رسولِهِ ﷺ دالاَّن على أنَّ كُفرانَ النِّعمةِ يُؤذِنُ بزَوالِها ، وشُكرَها يقضي بمزيدِها .

---

(١) يعني أنَّ النِّعمةَ لا تزولُ دونَ سببٍ ، فإنَّها غيرُ متروكةٍ لنفسِها لتزولَ من تلقاءِ نفسِها ، بل عليها من اللهِ تعالى عاصمٌ ، فلا تفارِقُ صاحبَها حتَّى يكْفُرَها .

(٢) هذا قولُ الصُّوفيِّ الصَّالحِ أبي يعقوبَ : إسحاقَ بنِ مُحمَّدٍ النَّهرَجُوريِّ (ـــ ٣٣٠) . انظر طبقاتِ الصُّوفيَّةِ لأَبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ النَّيسابوريِّ ، ص ٣٨٠ .

فإنْ قلتَ : ما الشُّكرُ؟ قلتُ : قد شرحهُ العارفونَ[1] وبيَّنوا حقيقتَهُ ، وأنا أختصرُ لكَ القولَ فيه ، وآتي بِما يقْرُبُ من فَهمِك ، فأَقولُ : الشُّكرُ يكونُ بالقلبِ ، واللِّسانِ ، والأَفعالِ ـ هذه أركانُهُ الثَّلاثةُ .

أمَّا القلبُ ، وهو أعظمُها ، فالمُرادُ منه أن تعلمَ وتعتقدَ أنَّ اللهَ هو الذي مَنَحَكَ النِّعمةَ ، لا أحدَ سواهُ شارَكَهُ ؛ فإنَّ كلَّ من تُقدِّرُهُ من كبيرٍ وأميرٍ ووزيرٍ وصاحبٍ وخليلٍ ووالدٍ وغيرِهم لا يَقدِرُ على فِعلِ شيءٍ لنفسِهِ ، فَضْلاً عن غيرِه . وإن جرى على يديه خيرٌ فاللهُ تعالى هو الذي أجراهُ على يديهِ ؛ وإلاَّ فهو لا مَدْخلَ له فيه ولا صُنعَ .

فإنْ قلتَ : ما علاجُ هذا الدَّاءِ ؛ فإنِّي أرى أناساً لي عليهِم خِدْمةٌ ، وبيني وبينَهم صَداقةٌ ، ولي عندَهم يَدٌ ، يصدرُ على أيديهم نفعي في ديني وفي دُنيايَ ، فلا أستطيعُ دفعَهم عن قلبي؟ قلتُ : من الذي سخَّرَهم لكَ ، وألقى في قلبهم الداعيةَ ،[2] ويسَّرَ الأَسبابَ عليهم حتى أوصلوا النَّفعَ إليك؟ هاتِ ، قلْ لي! فإن قلتَ : اللهُ الذي سخَّرَهم وسخَّرَ الشَّمسَ والقمرَ : كلٌّ يجري بأَمرِهِ ، فاعلمْ أنَّهم مسخَّرون تَحتَ قبضتِهِ ؛ فاشكُرْهُ وحدَهُ ، ولا تُشركْ بِهِ أحداً .

---

(١) هم المُحققونَ من عُلَماءِ الصُّوفيَّة .

(٢) أي ألقى في قُلوبهم ما يحدُوهُم لِنَفْعِك .

واعلمْ أنَّ المخلوقَ مضطرٌّ : سلَّطَ اللهُ عليه الإرادةَ ، وهيَّجَ عليه الدَّواعي ، وألقى في قلبِهِ أن يُعطيَكَ ، فلم يَجِدْ بعدَ ذلك سَبيلاً إلى دَفْعِك ؛ ولا يُعطيكَ ـ والحالةُ هذهِ ـ إلاَّ لغَرَضِ نَفسِهِ ، لا لِغَرَضِكَ ؛ ولو لم يكنْ له غَرَضٌ في الإعطاءِ لما أعطاكَ ؛ ولو لم يعتقِدْ أنَّ له نفعاً في نفعِكَ لما نَفَعَك . فهو إذاً إنَّما يطلبُ نفعَ نفسِهِ بنفعِكَ ، ويتَّخِذُكَ وسيلةً إلى نعمةٍ أخرى يرجوها لنفسِهِ ؛ وما أنعمَ عليك إلاَّ الذي سخَّرَهُ لك ، وألقى في قلبِهِ ما حملَهُ على الإحسانِ إليك .

فإن قلتَ : فلِمَ وَرَدَ الشَّرعُ بشكري إيَّاهُ ، حيثُ قال أبو هُرَيْرةَ ﷺ : قال رسولُ اللهِ ﷺ : "لا يَشكُرُ اللهَ من لا يشكُرُ النَّاسَ ." ؟[1] قلتُ : وردَ بذلك لكونِهِ أجرى النِّعمةَ على يديهِ ، فيكونُ شكرُك إيَّاه داعياً له إلى أنْ يزيدَ من فِعلِ الخيرِ . فعليكَ شُكرُهُ لأَجْلِ أمرِ اللهِ تعالى ، لا لاعتقادِ أنَّه

---

(١) حديثٌ قويٌّ ، أخرجَه أبو داوودَ الطَّيالِسيُّ في مسندِهِ (ح ٢٤٩١) ، وأحمدُ (٢/٢٥٨ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٨٨ ، ٤٦١ ، ٤٩٢) ، والبخاريُّ في الأَدَبِ المُفردِ (ح ٢١٨) ، وأبو داوودَ السِّجِسْتانيُّ في سُننِهِ (ح ٤٨١١) ، والتِّرمِذيُّ في جامعِهِ (ح ١٩٥٤) ، والخرائطيُّ في فضيلةِ الشُّكرِ (ح ٨٠) ، وابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ (الإحسان ، ح ٣٤٠٧) ، والبيهقيُّ في سُننِهِ الكُبرى (٦/١٨٣) ، جميعاً من حديثِ الرَّبيعِ بنِ مُسلِمٍ البصريِّ ، عن مُحمَّدِ بنِ زيادٍ الجُمَحيِّ البصريِّ ، عن أبي هُرَيْرةَ الدَّوْسيِّ ﷺ ، مرفُوعاً ؛ وهذا سَنَدٌ صَحيحٌ غريبٌ ، وله شواهدُ أخرى عن أبي هُرَيْرةَ ، وعن عَدَدٍ من الصَّحابةِ ـ رضي اللهُ عنهم أجمعينَ .

فاعلٌ ؛ بل لو شكرتَهُ بذلك الاعتقادِ كنتَ مُشرِكاً ، لا شاكراً! فاشكُرْهُ ، واعلمْ أنَّهُ لا ينفعُ ولا يضُرُّ ، وأنَّه ربما تغيَّرَ عليك بأيْسرِ الأَسبابِ ، وانقلبَ حُبُّهُ بُغْضاً ، وزالت تلك الدَّواعي ، وتبدَّلت بضِدِّها . وإنَّما الْمُحسنُ الذي لا يتغيَّرُ ولا يحولُ ولا يزولُ ربُّ الأَربابِ . والواسطةُ بين الخلقِ والحقِّ ـ الذي هو بنا رؤوفٌ رحيمٌ لا تتغيَّرُ حالتُهُ ـ محمَّدٌ المصطفى ﷺ . فلا فاعلَ إلاَّ اللهُ ، ولا سببَ لخيرٍ إلاَّ نبيُّهُ محمَّدٌ ﷺ .

فإذا استقرَّتْ هذه القاعدةُ عندكَ بحيثُ صِرتَ تتلقَّى كلَّ ما يأتيكَ [على أنَّهُ] من اللهِ تعالى ، لا من أحَدٍ من خَلْقِهِ ، فهذا شكرٌ عظيمٌ للنِّعمةِ ؛ وهو أعظمُ أركانِ الشُّكرِ . ولذلك أطلق عليه كثيرٌ من المحقِّقينَ أنَّه نَفْسُ الشُّكرِ ؛ حيثُ قالوا : "الشُّكرُ : الاعترافُ بنعمةِ الْمُنعمِ على وجهِ الخُضوعِ ." وإنَّما أطلقوا عليه ذلك لكونِهِ أعظمَ الأَركانِ ، كما في قولِهِ ﷺ : "الحَجُّ عَرَفَةُ ،"[١] و "النَّدمُ توبةٌ ،"[٢] ونحوِ ذلك .

---

(١) حديثٌ صحيحٌ أخرجه أبو داوودَ (ح ١٩٤٩) ، والتِّرمِذيُّ (ح ٨٨٩ ، ٩٩٠) ، والنَّسائيُّ (٥/٢٦٤) ، وابنُ ماجةَ (ح ٣٠١٥) ، وأحمدُ (٤/٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٥) ، والدَّارميُّ (ح ١٨٩٤) من حديثِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ يَعْمَرَ الدِّيليِّ الكِنانيِّ ﷺ ـ صحابيٌّ مكِّيٌّ نزلَ الكوفةِ ، ومات بِخُراسانَ فيما قيلَ ؛ وليس له غيرُ هذا الحديث .

(٢) أخرجه أحمدُ (١/٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٣) ، وابنُ ماجةَ (ح ٤٢٥٢) ، وابنُ حِبَّانَ في

وقال أبو عمرو الشَّيْباني[1] : قال موسى عليه السلام يومَ الطُّورِ : "يا ربِّ ، إن أنا صلَّيتُ فَمِنْ قِبَلِكَ ، وإنْ أنا تصدَّقتُ فَمِنْ قِبَلِكَ ، وإنْ أنا بلَّغتُ رسالتَكَ فَمِنْ قِبَلِكَ ، فكيف أشكُرُكَ؟" قال : "يا موسى ، الآنَ شكرْتَني!"[2] وهذا حقٌّ ؛ فجميعُ ما نتعاطاهُ باختيارِنا نِعْمةٌ من اللهِ علينا ؛ إذْ جوارِحُنا ودواعينا وسائرُ الأُمورِ التي هي أسبابُ حَرَكاتِنا وسَكَناتِنا من خَلْقِ اللهِ ونعمتِه .

ويتعيَّنُ على ذي النِّعمةِ أيضاً أنْ ينظرَ إليها ـ وإنْ قلَّتْ ـ بعينِ التَّعظيمِ ، لكونِها من قِبَلِ اللهِ تعالى ؛ فإنَّ قليلَهُ لا يُقالُ له : قليلٌ ؛ وقد وصَّلَهُ اللهُ تعالى إليها[3] لا باستحقاقٍ منه ،[4] بل بفضلِ

صحيحِهِ (الإحسانِ ح ٦١٢ ، ٦١٤) من حديثِ عبدِ اللهِ بْنِ مسعودٍ الهُذَليِّ رضي الله عنه ؛ وفي إسنادِه ، ورَفعِهِ ووَقفِهِ ، اختلافٌ كثيرٌ (انظرْ تحفةَ الأشرافِ للمِزِّيِّ ح ٩٣٥١) ؛ ويُشبِهُ أن يكونَ مَوقوفاً ـ واللهُ سُبحانهُ وتعالى أعلمُ . وأخرجهُ ابنُ حِبَّانَ (ح ٦١٣) من حديثِ أنَسٍ رضي الله عنه ؛ وهذه الرِّوايةُ باطلةٌ .

(١) هو التَّابعيُّ الجليلُ المُخضرمُ المُعَمَّرُ سعدُ بنُ إياسٍ الشَّيبانيُّ الكوفيُّ ؛ ثقةٌ فاضلٌ شهد القادِسيَّةَ ، وكان ابنَ اربعينَ سَنةً يومَئذٍ ، وعاش إلى نحوِ سنةِ ٩٠ هـ .

(٢) أثَــرُ أبي عمرٍو الشَّيبانيِّ هذا أخرجه الخرائطيُّ في فَضيلةِ الشُّكرِ (ح ٣٩) ؛ وأصلُهُ من الإسرائيليَّاتِ ، كما لا يخفَى عَلَيكَ .

(٣) أي النِّعمةِ .

(٤) لا باستحقاقٍ من العبدِ .

منه .[1] وقد سمعتُ أبي ـ رحمه اللهُ تعالى ـ يقول : أعطيتُ بعضَ النَّاسِ عطاءً ، فاستقلَّهُ ، فعلمتُ أنَّ اللهَ يسلُبُهُ إيَّاهُ ، ويُحْوِجُهُ إليه .

فإنْ قُلتَ : ما عِلاجُ هذا الدَّاءِ ؛ فإنَّ كثيراً من النَّاسِ يُعطَوْنَ ما يرونَهُ قليلاً بالنِّسبةِ إليهم؟ قلتُ : عِلاجُهُ أنْ ينظُرَ إلى نفسِهِ ويرى : هل يستحِقُّ على اللهِ شيئاً؟ وما أصلُهُ؟ وكيف وَصَلَ إلى ما وصلَ؟ فما من أحدٍ يعتبرُ حالَهُ من أوَّلِ مَنْشئهِ إلى إيصالِ النِّعمةِ التي هو فيها مُفكِّرٌ ، ولها مُستقِلٌّ ، إلا ويَجدُها نِعمةً لم تكنْ في حِسابِهِ ، وكثيرةً عليه . فهذا دواءٌ من أدويةِ هذا المرض .

ودواءٌ آخرُ : وهو أن تأْخُذَ النِّعمةَ من اللهِ تعالى وتَعلمَ أنَّ العظيمَ إذا أسدى إلى عبدِهِ الحقيرِ معروفاً ـ وإن قلَّ ـ فقد ذكَرَهُ ؛ وما حقرَكَ من ذَكَرَكَ ؛ وما ذَكَرَكَ الكريمُ إلاَّ وفي نفسِهِ أنْ يَجبُرَكَ . فَتَلَقَّ ما يأتي منه بالبُشْرَى ، واحذرِ الأُخرى .[2]

وأمَّا اللِّسانُ ، فالمرادُ منه حَمْدُ اللهِ تعالى على النِّعمةِ ، والتَّحدُّثِ بها ، لقولِهِ تعالى : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ فيتحدَّثُ بها لا لرياءٍ وسُمعةٍ وخُيَلاءٍ ، بل للثَّناءِ على الرَّبِّ تباركَ وتعالى . وكان جماعةٌ من

---

(١) بفضلٍ من الرَّبِّ سُبحانَهُ .

(٢) يعني كُفرانَ النِّعمةِ .

السَّلفِ يجلِسونَ فيتطارحونَ[1] حديثَ نِعَمِهم ، حتَّى ينتهي مجلِسُهُم وهم على ذلك . والأَخبارُ في هذا كثيرةٌ ، وليس استيعابُها من غَرَضِ كتابِنا .

واعلمْ أنَّ هذين الأَمْرَيـنِ ــ أعني الشُّكرَ بالجَنانِ[2] ، وباللِّسانِ ــ يشملانِ كلَّ نِعمةٍ ، ونِسبةُ النِّعَمِ إليهِما على حدٍّ سَواءٍ .

وأمَّا الأَفعالُ ، فالمُرادُ منها امتثالُ أوامرِ المُنْعمِ واجتنابُ نواهيه ؛ وهذا يَخُصُّ كلَّ نِعمةٍ بما يليقُ بها ؛ فَلِكُلِّ نِعمةٍ شُكرٌ يَخُصُّها . والضَّابطُ أنْ تُستعملَ نِعَمُ اللهِ تعالى في طاعتِهِ ، ويُتَوَقَّى مِنَ الاستعانةِ بِها على معصيتِهِ . فليس من شُكرِ النِّعمةِ أنْ تُهْمِلَها وتَشكُرَ على وجهٍ غيرِ الوجهِ الذي عليه بُنِيَتْ . فمن عَدَلَ عنها إلى نوعٍ آخرَ من الشُّكرِ فقد قصَّرَ وتَرَكَ الأَهمَّ . وإنَّما الرَّشيدُ من جمع بينَ الأمرينِ . فإن كان لا بُدَّ من التَّفرقةِ فالأَنسبُ استعمالُ كلِّ نِعمةٍ فيما خُلِقتْ له ؛ وهذا يتَّضِحُ بأَمْثلةٍ :[3]

---

(١) أي يتذاكرون .

(٢) القلبُ .

(٣) هنا يُفيضُ المصنِّفُ ــ رحمهُ اللهُ تعالى ــ في بيانِ أنواعِ نِعَمِ اللهِ تعالى ، وكيفيَّةِ شُكرِها بالأَفعالِ ، فاستطردَ بِذِكرِ أنواعِ المِهَنِ والوظائفِ والمناصبِ في عصرِهِ ، فشغَلَ هذا البابُ أكثرَ الكتابِ (ص ١٢ ــ ص ١٤٧) ، وذكر فيه ١١٣ مثالاً . وقد انتخبْنا منها ، باختصارٍ ، ما له نوعُ تعلُّقٍ بزمانِنا . وبعد انتهاءِ الأَمثلةِ يعودُ المُصنِّفُ

الْمِثالُ الأَوَّلُ

مِنْ شُكرِ نِعمةِ العينينِ أن تَستُرَ كلَّ عيبٍ تراهُ لِمُسلمٍ ، وتغُضَّهما عن كُلِّ قبيحٍ ؛ إلى غيرِ ذلك من أحكامِ النَّظرِ . فإن كُنْتَ تستعملُهُما في النَّظرِ إلى المُحَرَّمِ فلستَ بشاكرٍ هذهِ النِّعمةَ حقَّ شُكرِها .

الْمِثالُ الثَّاني

من شُكرِ نِعمةِ الأُذُنينِ ألاَّ تسمعَ حراماً ، وأنْ تستُرَ كلَّ عيبٍ تسمعُهُ . فإنْ أنتَ هتكتَ كلَّ قبيحٍ سمعتَهُ ، وأصغيتَ إلى كلِّ حرامٍ وغِيبةٍ ، فلستَ من الشَّاكرينَ .

الْمِثالُ الثالثُ

وهو يشمَلُ كلَّ من ولاَّهُ اللهُ شيئاً من أمورِ المسلمينَ ، وسنخصِّصُ لكلِّ فَرْدٍ منهم مِثالاً :

إذا ولاَّكَ اللهُ تعالى أمراً على الخلقِ فعليك البحثُ عن الرَّعِيَّةِ ، والعدلُ بينَهم في القَضِيَّةِ ، والحكمُ فيهم بالسَّوِيَّةِ ، ومجانبةُ الهوى والميلِ ، وعَدَمُ سَماعِ بعضِهم في بعضٍ ؛ إلاَّ أنْ يأتيَ بحُجَّةٍ مُبَيِّنَةٍ ، وعَدَمُ الرُّكونِ إلى

فيذكرُ الشَّرطينِ الآخَرَيْنِ لحِفظِ النِّعَمِ : معرفةِ ما في المِحنةِ من الفوائدِ ، وضَرورةِ التَّضرُّعِ إلى اللهِ سُبحانَهُ في كَشْفِ الغُـمَّةِ .

الأَسبقِ . فإن وجدْتَ نفسَكَ تُصغي إلى الأَسبقِ وتَميلُ إلى صِدقِهِ ، فاعْلَمْ أنَّك ظالمٌ للخَلْقِ ، وأنَّ قَلْبَكَ إلى الآنَ متقلِّبٌ مع الأَغراضِ ، يُميلُهُ الهوى كيف شاءَ . وإن وجدتَ الأَسبقَ والآخِرَ سواءً إلاَّ مَن جاء بِحقٍّ ، فأنتَ أنتَ!

فعليك بِشُكرِ نِعمةِ الولايةِ بما ذكرناهُ ، وأنْ تعرفَ أنَّك أنتَ والرَّعيَّةَ سواءٌ ؛ لم تتميَّزْ عنهم بنفسِكَ ، بل بِفِعْلِ اللهِ تعالى الذي لو شاءَ لأَعطاهم ومَنَعَك . فإذا كان قد أعطاكَ الولايةَ عليهم ومَنَعَهم فما ينبغي أن تتمرَّدَ وتستعينَ بنِعمتِهِ على معصيَتِهِ وأذاهُم ـ بل لا أقلَّ من أنْ تتجنَّبَ أذاهُم وتكُفَّ عنهم شرَّكَ ، وتُجانبَ الهوى والميلَ والغَرَضَ ؛ فنِعمةُ الولايةِ لا تتطلبُ منك غيرَ ذلك .

ولعلَّكَ تقولُ : فإنْ قُمتُ بحقوقِ الرَّعيَّةِ معَ التَّقصيرِ في حقِّ اللهِ تعالى ، فهل[1] أنا محمودٌ؟ فاعلمْ أنَّكَ محمودٌ من تلك الجِهَةِ ، مذمومٌ من هذه الجِهَةِ . وتيقَّظْ لأَمرٍ عظيمٍ نُنَبِّهُكَ عليه ، وهو أنَّ مَن هذا شأْنُهُ يُخشى عليهِ إن هو زاد من التَّقصيرِ في جانبِ اللهِ تعالى أن يُظلمَ قلبُهُ ظلاماً يورِثُ

---

(١) في الأَصلِ المطبوعِ : "هل ؛" وهو لحنٌ ، فإنَّ جوابَ الشَّرطِ إذا كان جُملةً اسميَّةً وَجَبَ تلقِّيهِ بالفاءِ . (انظرْ شرحَ شُذورِ الذَّهبِ لابنِ هشامٍ ، بتحقيقِ مُحمَّدٍ مُحيي الدِّينِ عبدِ الحميدِ ، ص ٣٤١) .

الطَّبعَ على قلبِهِ ، وينشأُ عنهُ التَّقصيرُ في تلك الجهةِ الأُخرى ؛ فيصيرَ مذموماً في الجِهتينِ . فلا يخطرْ ببالكَ[1] أنَّهُ يمكنُ اجتماعُ التَّقصيرِ في حقِّ اللهِ تعالى من كُلِّ وجهٍ ، والقيامِ بحقِّ العِبادِ من كُلِّ وَجهٍ . بل هذا مستحيلٌ عادةً ، فقد جرتْ عادةُ اللهِ سبحانَهُ وتعالى بأَنَّ مَن أهملَ جانبَهُ من كلِّ وجهٍ سُلِّطَ عليه الشَّيطانُ فاستولاه[2] واستزلَّهُ وصيَّرَهُ يُضيِّعُ جانبَ العبادِ أيضاً . ومن ضيَّع حقَّ اللهِ تعالى فهو لما سواهُ أضيعُ .

المِثالُ الرَّابِعُ

إذا كنتَ مقبولَ الكَلِمةِ عندَ وليِّ الأَمرِ فالمطلوبُ منكَ أن تنصَحَهُ ، وتنهيَ إليه ما يصحُّ عندَكَ من حالِ الرَّعايا ، وتُساعدَ عندَهُ على الحقِّ بما تصلُ إليه قدرتُك . ولا يكنْ حظُّكَ منه الاقتصارَ على حُطامٍ[3] تَجمعُهُ لنفسِكَ ، أو دُنيا تضمُّها إليك ؛ فإنَّ ذلك سببُ زوالِهِ عنك . فإنْ أخذتَ

---

(١) في الأَصْلِ المطبوع : "لكَ ،" فحسبُ .

(٢) كذا في الأصلِ ، وكأنَّ المصنِّفَ يريدُ : "فاستولى عليه ،" أو : "فتَولاَّهُ ؛" والصِّيغةُ التي أَورَدَها غيرُ معروفةٍ .

(٣) يقعُ في كلامِ العلماءِ كثيراً ذَمُّ حُطامِ الدنيا ، ويعنونَ به ما يتهافتُ عليه الغافلونَ من مباهجِ الحياةِ والمَتعِ والأَموالِ ؛ لأَنَّ مصيرَهُ كلَّه إلى الزَّوال .

بما ذكرْناه من النّصيحةِ والمساعدةِ في الحقِّ دامتْ لك مودّتُهُ التي هي سببُ نعمتِكَ ـ بإذنِ اللهِ تعالى .

المِثالُ الخامسُ : السُّلطانُ

أعني الإمامَ الأعظمَ .[1] وقد أكثرَ الفقهاءُ في بابِ الإمامةِ ، وأفردَ كثيرون منهم الأحكامَ السُّلطانيَّةَ بالتّأليف ؛ ونحن نُنبِّهُ على مُهمّاتٍ أهملها الملوكُ أو قصّروا فيها .

فمن وظائفِ السُّلطانِ تجنيدُ الجنودِ ، وإقامةُ فَرْضِ الجهادِ لإعلاءِ كلمةِ اللهِ تعالى ؛ فإنَّ اللهَ لم يُولِّهِ على المسلمينَ ليكونَ رئيساً آكلاً شارباً مُستريحاً ؛ بل لينصرَ الدِّينَ ، ويُعليَ الكَلِمةَ . فإذا كان الملكُ شُجاعاً ناهضاً فليُرِنا هِمَّتَهُ في أعداءِ اللهِ الكُفّارِ ، ويُجاهدْهم ويَتَلَصَّصْهُم ، ويُعملَ الحيلةَ في أخْذِ أموالِهم ، ويدعْ عنه أذِيَّةَ المسلمين!

ومن وظائفِهِ الفِكرةُ في العُلَماءِ والفُقَراءِ وسائرِ المُستحقِّينَ ، وتنزيلُهم منازلَهم ، وكفايتُهم من بيتِ المالِ الذي هو في يدِهِ أمانةٌ عندَه ؛ ليس هو فيه إلاَّ كواحدٍ منهم . وقد قَدَّرَ الشّارعُ مصارفَ بيتِ مالِ المُسلمين ، وجعلَ

(١) قال محققو الكتابِ : كأنّه يريدُ ب"الإمامِ الأعظمِ" مَن يستقلُّ بالأمرِ والتّدبيرِ ، ولا رئيسَ فوقَهُ يَرْجِعُ إليه .

لكلٍّ مالٍ أقواماً وقَدْراً . فمن تعدّى هذا كلَّهُ ، فتركَ العُلَماءَ والفُقَراءَ جِياعاً في بُيوتِهِم ـ ومنهم من يطوي الليلةَ والليلتينِ ، هو وعيالُهُ ـ وصرفَ مالَ المسلمين في شَهْواتِهِ ولَذّاتِهِ ، وحَسِبَ أنَّ المُلكَ عِبارةٌ عن ذلكَ ، فلا يلومَنَّ إلاَّ نفسَهُ ، وإذا جاءهُ سهمٌ ربّانيٌّ فلا يستوحِشْ!

ومن وظائفِهِ النَّظَرُ في الدِّينِ والصَّلَواتِ . ولا يُجوزُ لهُ أنْ يَعْمُرَ الجوامعَ بأموالِ الرَّعايا ليقالَ : هذا جامعُ فلان ؛ فلا واللهِ لن يتقبَّلَهُ اللهُ تعالى أبداً! فإنَّ اللهَ سُبحانَهُ طَيِّبٌ ، لا يقبلُ إلاَّ طَيِّباً!

المِثالُ السّادسُ : نُوّابُ السَّلْطَنةِ[1]

وعليهم ما على السُّلطانِ ، ويزدادونَ أنَّ من حقِّهم مراجعتَهُ إذا أمرَ بما يُخالفُ المَصْلَحةِ ، وأنْ يكونوا أكثرَ تَفَقُّداً لِحالِ الرَّعِيَّةِ : صغيرِهم وكبيرِهم ، جليلِهِم وحقيرِهِم ، غنيِّهِم وفقيرِهِم .[2]

---

(١) كان لسلاطينِ المماليكِ نوّابٌ يعيِّنونَهم في ولاياتِ الدَّولةِ ؛ فنائبٌ بالإسكندريَّةِ ، وآخرُ بالصَّعيدِ ، وثالثٌ بِدِمَشْقَ . . . ؛ أمّا اليومَ فالمُحافظونَ وأمراءُ المناطقِ والعمّالُ (بحسْبِ التَّسميةِ الَّتي تطلقُ عليهم في كلِّ بلَدٍ عربيٍّ ومُسلمٍ) مطالبونَ بما يُطالبُ نُوّابُ السَّلطنةِ في ذلك الزّمانِ .

(٢) إنَّما ألزمَهُم المُصنِّفُ بتفقُّدِ أحوالِ الرَّعيَّةِ أكثرَ من تفقُّدِ وليِّ الأمرِ لأنَّهم أكثرُ اتِّصالاً بعامَّةِ النّاسِ وأقربُ إلى معرفةِ أحوالِهِم . ثُمَّ إنَّ واجباتِهِم داخليَّةٌ ؛ ليسوا

ومن واجباتِهم النَّظَرُ في القُرى والغَلاَّتِ ونحوِ ذلك ، وإيصالُ الحُقوقِ إلى مُستحقِّيها من ذوي النَّهضةِ والكفايةِ[1] والحاجةِ ، وتوليةُ المناصبِ لأَهلِها .

ومن حَقِّهم إقامةُ فَقيهٍ في كلِّ قريةٍ لا فقيهَ فيها ، يعلِّمُ النَّاسَ أمرَ دينِهم . ومن حَقِّهم دَفْعُ أهلِ البِدَعِ والأَهواءِ ، وكفُّ شرِّهِم عن المسلمينَ . فإن كان المبتدعُ يسُبُّ أجِلاَّءَ الصَّحابةِ ـ رِضوانُ اللهِ عليهم ـ ويُفسِدُ دينَهُم ،[2] فيجبُ الغِلْظةُ عليه وتأْديبُهُ . أمَّا مَن يسُبُّ سيِّدَنا ومولانا وحبيبَنا محمداً المُصطفى ﷺ فإنَّهُ مُرتدٌّ كافرٌ ، ذهبَ كثيرٌ من العُلَماءِ إلى أنَّ توبتَهُ لا تُقبلُ ؛ فواجبُ وَليِّ الأَمْرِ سَفْكُ دَمِ هذا .

ومن مُهِمَّاتِهم النَّظرُ في أمرِ المُفسدينَ من قُطَّاعِ الطَّريقِ وأهلِ الفِتَنِ ، والغِلظةُ والتَّشديدُ عليهم . ولا بأْسَ بالمبالغةِ في عقوبتِهم على جرائمِهم وطولِ مُكْثِهم في السِّجنِ إن اقتضتْ مصلحةُ المسلمينَ ذلك .

المِثال السَّابعُ : الوزيرُ

من حقِّهِ بذلُ النَّصيحةِ للمَلِكِ ، وكفُّ أذاه عن أموالِ الرَّعِيَّةِ ،

مكلَّفين بمراعاةِ الشُّؤونِ الخارجيَّةِ التي ينشغلُ بها الحُكَّامُ عادةً .

(١) أي الذينَ فرَّغوا أنفُسَهم لخِدْمةِ مصالحِ المُسلمينَ ، وأثبتوا كفاءَتَهم في هذا المجالِ .

(٢) أي دينَ أهلِ القريةِ .

وتخفيفُ الوَطْأَةِ عنهم ما أمكنَهُ . وقد عُلِمَ أنَّ المُكوسَ[1] حرامٌ ؛ فإنْ ضمَّ الوزيرُ إلى جبايتِها الإجحافَ في ذلك ، وتشديدَ الأَمرِ فيه ، والعُقوبةَ عليه ، فقد ضمَّ حراماً إلى حرامٍ .

المِثالُ الثَّامنُ : الدَّواوينُ في سائرِ الجهاتِ[2]

عليهم التزامُ الأَمانةِ ، وتجنُّبُ الخِيانةِ ، والرِّفقُ بعامَّةِ المُسلمينَ . فإن رأَيْتَ بعضَ أصحابِ الدَّواوينِ ، مِن وزيرٍ أو غيرِهِ ، يخرجُ من بيتِهِ بعدَ أن امتلأَ بطنُهُ بالحرامِ ، وهو لابسٌ للحرامِ ، وجلسَ على الحرامِ ، وأخذَ يَمُدُّ قلمَهُ للحرامِ ، ثمَّ عاقبَ للحرامِ ، فلا تَعْجَبَنَّ إن نزلَتْ بهِ عقوبةُ اللهِ تعالى عاجلاً أو آجِلاً .

المِثالُ التَّاسعُ : القاضي

وقد استوعبَتْ كُتُبُ الفِقهِ ما يتعيَّنُ لهُ وعليه ، وخَصَّ جماعةٌ من الأَئمَّةِ موضوعَ القضاءِ وآدابَ القاضي بالتَّصنيفِ . ونرى أن نَخُصَّ هذا المكانَ بالتَّنبيهِ على الهديَّةِ ، فنقولُ : قُبولُ الهدايا من أقبحِ ما يرتكبُهُ القضاةُ ، فليَسُدَّ بابَها بالكُلِّيَّةِ ؛ إذْ يَحرمُ على القاضي قُبولُ هديَّةٍ من يُهدي

(١) هي الضَّرائبُ التي لم يأذنْ بها اللهُ عزَّ وجلَّ .

(٢) يُماثلُها اليومَ دوائرُ الحكومةِ الكثيرةُ في الوزاراتِ المُختلفةِ .

له ليستميلَ خاطرَهُ لقضاءِ أَرَبِهِ . ومِمَّا يتعيَّنُ على القاضي تفهيمُ الْمَلِكِ الحُكمَ الشَّرعيَّ فيما يُنهَى إليهِ من الوقائعِ ، وتعريفُهُ بما يعتمدُهُ ، لئلاَّ يهلكَ ؛ وأن ينظُرَ في أمرِ الأَوقافِ والْمُستحِقِّينَ ، من الْمُشتغِلينَ والْمُحتاجِينَ .[1]

وعلى القاضي أن يَحْكُمَ بالْمَنصوصِ في كتابِ اللهِ تعالى وسُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ ، أو الُمجمعِ عليهِ ، أو بِما عليه دليلٌ جيِّدٌ من سائرِ الأدلَّةِ الرَّاجعةِ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ ، بحيثُ يَنْشَرِحُ صدرُهُ إلى أنَّهُ حكمُ اللهِ تعالى . وينبغي أن يقصُدَ بحُكمِهِ وجهَ اللهِ تعالى ، فلا يكونُ حكمُهُ تزلُّفاً لمخلوقٍ ، ولا لغَرَضٍ من أغراضِ الدُّنيا ؛ فبذلكَ تَكْمُلُ العِبادةُ فيه . ومِمَّا تساهلٌ فيه بعضُ القُضاةِ الحُكْمُ بصحَّةِ عَقدِ البَيْعِ والشِّراءِ ، فتراهم يُقْدِمونَ عليهِ بِمُجَرَّدِ ثُبوتِ العَقْدِ ، والْمِلكِ ، والحيازةِ . وكان الشَّيخُ الإمامُ[2] ـ رحمهُ اللهُ ـ يُشدِّدُ النَّكيرَ في ذلك ، ويذكرُ للصِّحَّةِ الْمُطْلقةِ ، عندَهُ ، اثنينِ وعشرينَ شرطاً .[3]

---

(١) يعني إذا كان القاضي مكلَّفاً بنَظَرِ الأَوقافِ فعليه العملُ بما فيه مصلحةُ الوقفِ وعِمارتُهُ ودوامُ مصلحتِهِ ، وأنْ يتأكَّدَ من إنفاقِ دَخْلِ الوقفِ في وجهِهِ الشَّرعيِّ ، لا سِيَّما إن كان الوقفُ على طلبةِ العلمِ أو المساكينِ ، فلا يُماطِلُهُم في حقِّهم . . . .

(٢) يعني أباهُ ـــ رحمهُ اللهُ .

(٣) تجدُ هذه الشُّروطَ مفصَّلَةً في الأَصلِ .

الْمِثالُ العاشرُ : كاتبُ القاضي[1]

ومن حقِّهِ أن يعرفَ مدلولاتِ الألفاظِ العُرفيَّةِ واللُّغَويَّةِ[2] ، وأن يكونَ حَسَنَ الفَهْمِ من عَوامِّ الواقفينَ[3] والْمُقِرِّينَ وغيرِهم . وأنْ يُنَبِّهَ كلَّ واقفٍ على ما لعلَّهُ يشُكُّ في إرادتِهِ لهُ ؛ ولقد ضاع كثيرٌ من أوقافِنا لعَدمِ تَحديدِ مدلولاتِ ألفاظِ الواقفينَ .

الْمِثالُ الحادي عَشَرَ : حاجبُ القاضي

ومن حقِّهِ الاستئذانُ لذوي الحاجاتِ ، ورفعُ الأُمورِ إلى القاضي .

الْمِثالُ الثَّاني عَشَرَ : الشُّهودُ

عليهم مُراقبةُ الحقِّ سبحانَهُ وتعالى في أداءِ الشَّهاداتِ ، والتَّعبيرُ عن مقاصدِ الْمَشهودِ لهُ ، وعليهِ ، بلفظٍ صحيحٍ مُستوفٍ لمقاصدِهِما ، بصورةٍ شرعيَّةٍ .

---

(١) هو الذي يكتبُ العرائضَ والسِّجلاَّتِ بينَ يدي القاضي ، ويكتبُ عنه قضاياهُ وأحكامَهُ فيها .

(٣) مِثالُهُ : الصَّلاةُ لُغةً : الدُّعاءُ ، وعُرفاً (اصطلاحاً) : العبادةُ المعروفةُ بشُروطِها وأركانِها .

(٣) أي الذين يوقِفون أموالَهم أو بساتينَهُم أو عقارَاتِهم وقْفاً شرعيّاً .

الْمِثالُ الثَّالثُ عَشَرَ

ناظِرُ الوَقْفِ ونحوُهُ من الْمُباشرين[1]

من حقِّهِ عِمارةُ الوقفِ وتنميتُهُ كيلا تأْكُلَ النَّفَقَةُ عليهِ رأْسَ المالِ . ولا يَجوزُ لهُ أن يُؤَجِّرَ الوقفَ إجارةً مُخالفةً للشَّرعِ أو مُضِرَّةً بمصلحةِ الوقْفِ ، أو الْمُنتفعينَ منهُ .

الْمِثالُ الرَّابعَ عَشَرَ : العُلَماءُ

وهم فِرَقٌ كثيرةٌ : منهم الْمُفَسِّرُ ، والْمُحدِّثُ ، والفقيهُ ، والأُصوليُّ ، والْمُتَكَلِّمُ ، والنَّحْويُّ ، وغيرُهم . وتتشعَّبُ كلُّ فِرْقةٍ من هؤلاءِ شُعوباً وقبائلَ . ويجمعُ الكُلَّ أنَّهُ حقٌّ عليهم إرشادُ الْمُتعلِّمينَ ، وإفتاءُ الْمُستفتينَ ، ونُصحُ الطَّالبينَ ، وإظهارُ العِلْمِ للسائلينَ ؛ فمن كَتَم عِلماً أَلْجَمَهُ اللهُ بِلِجامٍ من نارٍ ؛ وألاَّ يقصُدوا بالعِلْمِ الرِّياءَ والْمُباهاةَ والسُّمعةَ ، ولا يَجعلوهُ سبيلاً إلى الدُّنيا ؛ فإنَّ الدُّنيا أقلُّ من ذلك . فأَقلُّ دَرَجاتِ العالمِ أنْ يُدرِكَ حَقارةَ الدُّنيا وخِسَّتَها ، وكُدورَتَها وانصرامَها ؛ فإنَّ مَن لا يعلمُ حقارةَ الدُّنيا وكُدورتَها وامتزاجَ لذَّاتِها بالْهُمومِ فاسدُ العقلِ ؛ فإنَّ الْمُشاهدةَ والتَّجربةَ تُرشِدُ العُقَلاءَ إلى ذلك ؛ فكيف يكونُ في العُلماءِ من لا عقلَ لهُ؟! ومن لا

---

(١) مُباشِرُ الوقفِ : ناظِرُهُ ، أو المسؤولُ عن إدارتِهِ .

يعلمُ عِظَمَ أمْرِ الآخرةِ ودوامَها فهو كافرٌ لا إيمانَ لهُ ؛ فكيف يكونُ من العُلماءِ مَن لا إيمانَ لهُ؟! ومن لا يعلمُ أنَّهما ضَرَّتانِ والجمعُ بينَهما بعيدٌ فهو جاهلٌ . ومَن علم هذا كلَّهُ ، ثمَّ آثر الحياةَ الدُّنيا على الآخرةِ فهو أسيرُ الشَّيطانِ ، قد أهلكتْهُ شَهْوتُهُ ، وغَلَبَتْ عليه شِقْوتُهُ ؛ فكيف يُعدُّ من العُلماءِ مَن هذهِ دَرَجَتُهُ؟! والكَلامُ في العُلماءِ وما ينبغي لهم يطولُ ، ولكنَّنا نُنَبِّهُ على مُهِمَّاتٍ : فمن هؤلاءِ من يطلبُ العُلُوَّ في الدُّنيا والتَّرَدُّدَ إلى أبوابِ السَّلاطينِ والأُمراءِ كما ذكرناهُ ، وحُبَّ المناصبِ والجاهِ ؛ فيُؤدِّي ذلك إلى أنَّ قلبَهُ يُظلِمُ بِهذهِ الأكْدارِ ، ويزولُ صفاؤُهُ بِهذهِ الأُمورِ التي تُظلِمُ القُلوبَ ، وتُبعِدُ عن علاَّمِ الغيوبِ ، وإلى أنَّه يشتغِلُ بِهم عن الازديادِ في العلمِ ؛ فكم رأْينا فقيهاً تردَّدَ إلى أبوابِ المُلوكِ فذهبَ فِقْهُهُ ، ونسيَ ما كان يعلمُهُ .

ومنهم من يُضيِّعُ كثيراً من وقتِهِ في طلبِ القضاءِ وغيرِهِ من المناصبِ ؛ فإن كان مُرادُهُ القوتَ فالقوتُ يَجيءُ بغيرِ ذلك ، وإن كان مُرادُهُ الدُّنيا فقد كان في اشتغالِهِ بغيرِ هذهِ الوظيفةِ ما لعلَّهُ أنجحُ في مَقصَدِهِ .

ومنهم مَن تأْخُذهُ في الفُروعِ الحَمِيَّةُ لبعضِ المذاهبِ ، ويركبُ الصَّعبَ والذَّلولَ في العَصَبِيَّةِ ؛ وهذا من أسوإِ أخلاقِهِ . ولقد رأيتُ في طوائفِ المذاهبِ من يبالغُ في التَّعصُّبِ بحيثُ يَمتنعُ بعضُهم من الصَّلاةِ خلفَ بعضٍ ؛[1] إلى غيرِ ذلك مِمَّا يُستقبحُ ذِكرُهُ . فقل لهؤلاءِ المتعصِّبينَ

(١) قد صار هذا التَّعصُّبُ أمراً رسميّاً مقرَّراً في زمنِ العثمانيِّينَ ، فجعلوا في حواضرِ

فِي الفروعِ : ويْحكُم ، ذَروا التَّعصُّبَ ، ودعوا عنكم هذه الأَهواءَ ، ودافعوا عن دينِ الإسلامِ ، وَشَمِّروا عن ساقِ الاجتهادِ في حسمِ مادَّةِ أهلِ البِدَعِ ، وفي دعوةِ النَّصارى ببلادِ الإسلامِ إلى الإسلامِ ؛ فما رأينا منكم فقيهاً يجلسُ معَ ذِمِّيٍّ ساعةً واحدةً يبحثُ معهُ في أصولِ الدِّين ، لعلَّ اللهَ تعالى يهديهِ على يديهِ .

ومنهم طائفةٌ تَبِعَتْ طريقةَ أبي نصرٍ الفارابيِّ[1] وأبي عليٍّ ابنِ

البلادِ العربيَّةِ في الْمَسجدِ الواحدِ أربعةَ أئمَّةٍ ، فتقامُ الصَّلواتُ أربعَ مرَّاتٍ متتاليةً لكلِّ صلاةٍ ؛ يصلِّي أتباعُ كلِّ مذهبٍ وراءَ إمامٍ منهم! بل إنَّ بعضَ الْمتخلِّفين قد صنَّفَ في كراهيةِ ائتمامِ الحنفيِّ بالشَّافعيِّ! (انظرْ تراجمَ أهلِ الْمدينةِ الْمُنوَّرةِ في القرنِ الثَّاني عَشَرَ ، ص ١٨) . ثمَّ زاد الطِّينَ بِلَّةً الفقيهُ الطَّحطاويُّ الحنفيُّ ، فأفتى بعدمِ جوازِ التَّزاوجِ بينَ الأَحنافِ والشَّافعيَّةِ ، ثمَّ تلطَّفَ فأفتى بجوازِ نكاحِ الرَّجلِ الحنفيِّ الْمرأةَ الشَّافعيَّةَ ، تنزيلاً لها منزلةِ الكتابيَّاتِ! فيا للهِ وللإسلامِ!

(١) هو محمدُ بنُ محمَّدِ بنِ طَرْخانَ التُّركيُّ الفارابيُّ ، من أشهرِ الفلاسفةِ الْمُنتسبين للملَّةِ ، لُقِّبَ بالْمُعلِّمِ الثَّاني (بعدَ أرسطو) . كان عارفاً بالطِّبِّ والْمَنطقِ والموسيقَى ، فائقَ الذَّكاءِ ، مُتقناً لعَددٍ كبيرٍ من اللُّغاتِ ، معَ عُجْمةٍ تَشوبُ عَرَبيَّتَهُ ، مُتمسِّكاً بضلالاتِ فلاسفةِ اليونانِ . تُوفِّيَ بدمشقَ سنةَ ٣٣٩ ، عن نحوِ ثمانين سنةً . (انظرْ ترجمتَهُ في الفِهْرِستِ لابنِ النَّديمِ ص٣٢١ ، ومُعجمِ البلدانِ ٢٢٥/٤ ، وعيونِ الأَنباءِ لابنِ أبي أُصَيْبِعَةَ ، وسيرِ أعلامِ النُّبلاءِ للذَّهبيِّ ٤١٦/١٥ ، والمراجعِ الْمذكورةِ بهامشِهِ) .

سينا[1] وغيرهما من الفلاسفةِ الذين نشأوا في هذهِ الأُمَّةِ، واشتغلوا بأباطيلِهم وجهالاتِهم، وسمَّوْها "الحِكمةَ الإسلاميةَ"، ولقَّبوا أنفُسَهُم بِحُكَماءِ الإسلامِ؛ وهم أحقّ بأن يُسَمَّوْا سُفهاءَ جُهلاءَ من أن يُسمَّوْا حُكماءَ! إذْ هم أعداءُ أنبياءِ اللهِ تعالى ورسُلِهِ ـ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ والْمُحَرِّفونَ لِكَلِمِ الشَّريعةِ عن مواضِعِهِ: عكفوا على دراسةِ تُرَّهاتِ هؤلاءِ الأَقوامِ وسمَّوْها الحكمةَ، واستجهلوا من عَرِيَ عنها، ولا تكادُ تلقى أحداً منهم يحفظُ قُرآناً، ولا حديثاً عن رسولِ الله ﷺ. ولَعَمْرُ اللهِ إنَّ هؤلاءِ لأَضرُّ على عوامِّ المسلمينَ من اليهودِ والنَّصارَى؛ لأَنَّهم يلبَسونَ لباسَ الْمُسلمينَ، ويدَّعون أنَّهم من علمائهم، فيقتدي العامِّيُّ بِهم، وهم لا يعتقدون شيئاً من دينِ الإسلامِ، بل يهدمون قواعِدَهُ، وينقضون عُراهُ[2] عُروةً عروةً؛ فالحذرَ الحذرَ منهم.

ومنهم فِرْقةٌ ادَّعت طَلَبَ الحديثِ، فكان قُصاراها النَّظَرُ في مشارقِ

---

(١) هو الحسينُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سينا البلخيُّ ثم البُخاريُّ (٣٧٥ ـــ ٤٢٨). كان فيلسوفَ عصرِهِ، وأوحدَ النَّاسِ في عِلْمِ الطِّبِّ؛ وكان فاسدَ العقيدةِ، متَّصِلاً بالباطنيَّةِ. ترجمتُه في عيونِ الأَنباءِ لابنِ أبي أُصيبعةَ، وسيرِ النبلاءِ ١٧/٥٣١، ولسانِ الميزان٢/٢٩١، والأَعلامِ للزِّرِكْليِّ ٢/٢٤١.

(٢) أي قواعدُهُ وأحكامُهُ؛ يُشيرُ إلى الحديثِ الْمَرفوعِ: "لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الإسلامِ عُرْوةً عُرْوةً..."؛ أخرجه أحمدُ (٥/٢٥١)؛ ولا يصحُّ.

الأنوارِ[1] للصَّاغانيِّ، فإن ترفَّعتْ ارتقتْ إلى مصابيح البَغَويِّ، وظنَّتْ أنَّها بهذا القَدْرِ تصِلُ إلى دَرَجةِ الْمُحدِّثينَ! وما ذلك إلاَّ لجهلِها بالحَديثِ؛ فلو حَفِظ من ذكرناهُ هذينِ الكتابينِ عن ظَهْرِ قلبٍ، وضمَّ إليهما من المتونِ مثليهما، لم يكنْ مُحدِّثاً، ولا يصيرُ بذلك مُحَدِّثاً حتَّى يلِجَ الجملُ في سَمِّ الخِياط!

فإذا رامت بلوغَ الغايةِ في الحديثِ ـ على زعمِها ـ اشتغلت بجامعِ الأُصولِ[2] لابنِ الأثيرِ. وإن ضمَّت إليه كتاب علومِ الحديثِ[3] لابنِ الصَّلاحِ، أو مُختَصَرَهُ الْمُسَمَّى بالتَّقريبِ والتَّيسيرِ[4] للنَّوَويِّ، ونَحوَ ذلك،

(١) كتابانِ جُمِعتْ فيهما بعضُ أحاديثِ الكُتُبِ السِّتةِ وسواها دونَ أسانيدَ. وهذا النوعُ من الكتبِ لا يصلحُ للمُحدِّثِ أبداً، بل قد ينفعُ العوامَّ والوُعَّاظِ. والحقُّ أنَّ ضَرَرَها أكبرُ من نفعِها، لاختلاطِ الصحيحِ بالضعيفِ والْمَوضوعِ فيها.

(٢) كتابٌ مُجرَّدٌ من الأسانيدِ، جمع فيه مصنِّفُهُ المباركُ بنُ محمَّدِ بنِ الأثيرِ الجزريُّ (٥٤٤ ـــ ٦٠٦) الكُتُبَ السِّتَّةَ والْمُوطَّأَ، وفائدتُهُ للمحدِّثِ قليلةٌ.

(٣) محاضراتٌ ألقاها الحافظُ الفقيهُ أبو عمرو: عثمانُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الشَّهْرَزُوريُّ الكُرديُّ الشَّافعيُّ (٥٧٨ ـــ ٦٤٣) على طَلَبتِهِ في المدرسةِ الأشرفيَّةِ بدمشقَ. وهو كتابٌ ابتدائيٌّ ينبغي أن يُنطَلَقَ من دراستِهِ إلى دراسةِ الأُصولِ الجادَّةِ التي استُنبِط منها، غيرَ أنَّ أكثرَ طَلَبةِ الحديثِ الْمُتأخِّرينَ اشتغلوا بالْمُقدِّمةِ ومُختصراتِها عن تحصيلِ عِلمِ الحديثِ نفسِهِ!

(٤) طُبِعَ التَّقريبُ مع شرحِهِ تدريبِ الرَّاوي للسُّيوطيِّ، ثمَّ طُبِعَ بعد ذلك مُستقِلاً؛

فحينئذٍ يُنادَى من انتهَى إلى هذا المقامِ ب"مُحدِّثِ المُحدِّثين ، وبُخاريِّ العصرِ ،" وما ناسبَ هذه الألفاظَ الكاذبةَ ؛ فإنَّ من ذكرناهُ لا يُعدُّ مُحدِّثاً بهذا القَدْرِ ؛ إنَّما المُحَدِّثُ مَن عَرَفَ الأَسانيدَ والعِلَلَ وأسماءَ الرِّجالِ ، والعالي والنَّازلَ ،[1] وحَفِظَ معَ ذلك جُملةً مُستكثَرةً ، وسمعَ الكُتُبَ السِّتَّةَ ، ومُسندَ أحمدَ بنَ حَنْبلٍ ، وسُنَنَ البيهقيِّ ، ومُعجمَ الطَّبَرانيِّ ، وضمَّ إلى هذا القَدْرِ ألفَ جُزءٍ من الأَجزاءِ الحديثيَّة ـ هذا أقلُّ دَرَجاتِهِ . فإذا سَمعَ ما ذكَرْناهُ ، ودار على الشُّيوخِ ، وتكلَّمَ في العِلَلِ والوفياتِ والأَسانيدِ كان في أوَّلِ دَرَجاتِ المُحَدِّثينَ ، ثُمَّ يزيدُ اللهُ مَنْ شاءَ ما شاءَ .

ومنهم فِرقةٌ ترَفَّعَتْ وقالتْ : نضُمُّ إلى الحديثِ الفِقهَ ؛ وكان

وهو قليلُ الفائدةِ .

(١) العُلُوُّ هو قِلَّةُ عددِ رجالِ الإسنادِ بشرطِ أن يكونَ صحيحاً مُتَّصلاً ؛ والنُّزولُ بضدِّهِ . وللعُلُوِّ عدَّةُ صُوَرٍ ذكرتْها كُتُبُ المُصطلح ، وأشهرُها هو العلُوُّ المُطلقُ ، وهو قلَّةُ عددِ الوسائطِ بينَ المُحدِّثِ (أو المُصنِّفِ لكتابٍ ما) وبينَ النَّبيِّ ﷺ . مثالُهُ : ولِدَ الإمامُ البُخاريُّ سنةَ ١٩٤ ، بعدَ وفاةِ النَّبيِّ ﷺ ب١٨٣ سنةً ، غيرَ أنَّهُ طلب الحديثَ مُبكِّراً ، فأدرك عدداً من بقايا أتباعِ التَّابعين الثقاتِ ، وحَصَّلَ الأَسانيدَ العاليةَ ، فربَّما روى بعضَ الأَحاديثِ عن شيخٍ لهُ من المُعَمَّرينَ ، عن تابعيٍّ صَغيرٍ طالَ عُمُرُهُ ، عن صحابيٍّ تأخَّرتْ وفاتُهُ ، عن رسولِ اللهِ ﷺ ؛ فهذا الإسنادُ الثلاثيُّ عالٍ جداً . وقد خرَّج البُخاريُّ في صحيحِهِ ٢٢ حَديثاً ثُلاثيـاً .

غايتَها[١] البحثُ في الحاوي الصَّغيرِ لعبدِ الغفَّارِ القَزْوينيِّ![٢] والكتابُ المذكورُ أعجوبةٌ في بابِهِ ، بالغٌ في الحُسنِ أقصى الغاياتِ ، إلا أنَّ المرءَ لا يصيرُ بهِ فَقيهاً ولو بلغ عَنانَ السَّماءِ![٣] وهذه الطَّائفةُ تُضَيِّعُ في تفكيكِ ألفاظِهِ وفهمِ معانيهِ زماناً لو صرفَتْهُ إلى حِفْظِ نُصوصِ الشَّافعيِّ وكلامِ الأَصحابِ[٤] لَحَصلتْ على جانبٍ عظيمٍ من الفِقْهِ ـ ولكنَّ التَّوفيقَ بِيَدِ اللهِ تعالى .

ومنهم طائفةٌ صحيحةُ العقائدِ ، حسَنَةُ المعْرفةِ للفُروعِ ،[٥] إلاَّ أنَّها لمْ تَرْعَ جانبَ اللهِ حَقَّ الرِّعايةِ ، فكانَ عِلمُها وبالاً عليها في الحقيقةِ ؛ قال

---

(١) يعني أقصى ما وصَلَتْ إليه من التَّفقُّه .

(٢) هو الفقيهُ العلاَّمةُ نجمُ الدِّينِ ، عبدُ الغفَّارِ بنُ عبدِ الكريمِ بنِ عبدِ الغفَّارِ القَزْوينيُّ الشَّافعيُّ (ـ ٦٦٥) . كان عالِماً بالحسابِ . له عِدَّةُ كُتُبٍ ما تزالُ مخطوطةً . ترجمتُهُ في طبقاتِ الشَّافعيَّةِ الكُبرى ، للمُصنِّفِ (٢٧٧/٨) ، وشَذَراتِ الذَّهبِ (٣٢٧/٥) ، والأعلامِ للزِّرِكْليِّ (٣١/٤) .

(٣) هذا حالُ من اقتصرَ على الحاوي الصَّغيرِ ، وهو كتابٌ نفيسٌ كما يصفُهُ الْمُصنِّفُ ، فكيفَ بِمن يشتغلُ بالْمُتونِ والحواشي الْمُتأخِّرةِ!

(٤) يعني أصحابَ الشَّافعيِّ ، كالْمُزَنيِّ ، وكبارَ الفقهاءِ الشَّافعيَّةِ ذوي الأَثَرِ البارزِ في تَهذيبِ الْمَذهبِ وتوضيحِهِ ، كالْماوَرْديِّ ، وأبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ ، وأبي الْمعالي الْجُوَينيِّ ، والغَزاليِّ ، والرَّافعيِّ .

(٥) أي الأَحكامِ الفِقهيَّةِ .

النبيُّ ﷺ : "أشدُّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ عالِمٌ لم ينفَعْهُ اللهُ بعِلمِهِ ."[1]

وعنه ﷺ ، قال : "أوَّلُ ما يُسَعَّرُ يومَ القيامةِ عالِمٌ ، فتندلِقَ أقتابُهُ[2] في النَّارِ ، فيدورُ فيها كما يدورُ الحِمارُ بِرَحَاهُ ، فيجتمعُ إليه أهلُ النَّارِ فيقولونَ : يا هذا ، ألستَ كنتَ تأمُرُنا بالمعروفِ وتنهانا عن المُنكرِ؟! فيقولُ : كنتُ آمُرُكم بالمَعروفِ ولا آتيهِ ، وأنهاكُم عن المُنكرِ وآتيهِ ."[3]

وكان الشَّيخُ أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ[4] يستعيذُ باللهِ من مثلِ هذا العِلمِ ، ويقولُ : "نعوذُ باللهِ من عِلمٍ يكون حُجَّةً علينا ." ويُنشِدُ :

عَلِمْتَ ما حلَّل المَوْلى وحَرَّمَهُ فاعْمَلْ بعِلْمِكَ ؛ إنَّ العِلمَ لِلْعَمَلِ

---

(١) أخرجهُ الطَّبرانيُّ في المُعجمِ الصَّغيرِ (١/١٨٣) وابنُ عديٍّ في الكاملِ (٥/١٨٠٧) من حديثِ أبي هُريرةَ ﷺ . وهو حديثٌ باطلٌ ؛ وفي إسنادِهِ عُثمانُ بنُ مِقْسَمٍ البُرِّيُّ البَصريُّ ، كان مبتدعاً منكرَ الحديثِ ، غيرَ ثِقةٍ .

(٢) جمعُ قِتْبٍ ؛ وهو المِعَيُ .

(٣) حديثٌ صحيحٌ أخرجَهُ البخاريُّ ومُسلمٌ من حديثِ الْحِبِّ ابنِ الْحِبِّ : أُسامةَ بنِ زيدِ بنِ حارثةَ الكلبيِّ (رضي اللهُ عنهما) .

(٤) هو الإمامُ الكبيرُ الزَّاهدُ الفقيهُ الأُصوليُّ ، عالمُ الشَّافعيَّةِ في عصرِهِ ، إبراهيمُ بنُ عليِّ ابنِ يوسُفَ الفيروزآباديُّ الشِّيرازيُّ ، نزيلُ بغدادَ (٣٩٣ ـ ٤٧٦) . ترجمتُه في الأنسابِ للسَّمْعانيِّ (٤/٤١٧) ، وسيرِ أعلامِ النُّبلاءِ للذَّهبيِّ (١٨/٤٥٢) ، وطبقاتِ الشَّافعيَّةِ الكبرى (٤/٢١٥) للمُصنِّفِ .

فهذهِ الطَّائفةُ إذا واخَذَها اللهُ تعالى فلا ينبغي أن تعْتبَ وتقولَ : نَحنُ من أهلِ العِلم! فإنَّ صنيعَها ليس بصَنيع أهلِ العِلمِ الذين هم أهلُ العِلمِ ، بلْ هؤلاءِ كما قال اللهُ تعالى : ﴿لَا يَعْلَمُونَ ۞ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ (١) ؛ فما قُوبِلوا إلا بِعَدلٍ من اللهِ تعالى .

ومنهم طائفةٌ لا تتركُ الفرائضَ ، ولكنَّها أحبَّت العِلمَ والمُناظرةَ وأن يُقالَ : فلانٌ اليومَ فقيهُ البَلَدِ ، حُبًّا اختلطَ بِعَظْمِها ولَحمِها ، فاستغرقتْ فيه أكثرَ أوقاتِها ، واستهانتْ بالنَّوافلِ ، ونَسِيَتْ القُرآنَ بعدَ حفظِهِ ، وشمَخَتْ بأُنوفها مَعَ ذلك ، وقالت : نحنُ العُلماءُ! وإذا قامت لفريضةِ الصَّلاةِ قامت أربعاً لا تذكرُ اللهَ فيها إلاَّ قليلاً : مَزَجتْ صلاتَها بِالفِكْرِ في بابِ الحيضِ ودقائقِ الجِنايات . ثمَّ إذا سألْتَ واحداً من هذهِ الطَّائفةِ : أصلَّيتَ سُنَّةَ الظُّهرِ؟ قال لكَ : قال الشَّافعيُّ : "طَلَبُ العِلمِ أفضلُ من صلاةِ النَّافلة!"(٢)

---

(١) تمامُ الآيةِ : ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۞ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [سورةُ الرُّوم : الآيتان ٦ ، ٧] .

(٢) قولُ الشَّافعيِّ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ هذا في مناقبِهِ ، لِلْبيهقيِّ (١٣٨/١) ، وفي جامعِ بيانِ العِلْمِ لابنِ عبدِ البَرِّ (٢٥/١) . وقد ورد هذا المعنى عن عَددٍ من العلماءِ ــ رضي اللهُ عنهُم ــ ؛ منهم مالكُ بنُ أنس ــ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ــ ؛ بل رُوِيَ مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ من عِدَّةِ وجوهٍ ، ولا يَصِحُّ مرفوعاً بجميعِ طُرُقِهِ (انظرْ كتابَ

أو قلتَ لهُ : أَخشَعْتَ في صلاتِك؟ قال : ليس الخُشوعُ من شرائطِ صِحَّةِ الصَّلاة! أو قلتَ لهُ : أنسيتَ القُرآنَ؟ قال لكَ : لم يقُلْ إنَّ نِسيانَهُ كبيرةٌ إلاَّ رَجُلٌ واحدٌ من العُلماءِ! وما الدَّليلُ على ذلك؟ وأنا لم أَنْسَ الجميعَ ، فإنِّي أحفظُ الفاتحةَ وكثيراً من القرآنِ غيرَها[1] . . . فقلْ له : أيُّها الفقيهُ ، كَلِمةُ حَقٍّ أُريدَ بِها باطلٌ ؛ إنَّ الشَّافعيَّ لم يعنِ ما أردتَ ؛ ولكلامِهِ تقريرٌ[2] لسنا لهُ الآنَ . ويُخشى على من هذا شأنُهُ الْمُروقُ من الدِّينِ رأساً!

ومنهم فِرقةٌ سَلِمتْ من جميعِ ما ذكرناهُ ، إلاَّ أنَّها استهانت ببعضِ صغائرِ الذُّنوبِ ، كالغِيبةِ ، والاستهزاءِ بِخَلقِ اللهِ تعالى ، ونَحوِ ذلك . أو كان لها معصِيةٌ ابتلاها اللهُ عزَّ وجلَّ بِها ، فلم تسْتَتِرْ ، وقالتْ : عِلمُنا يُغطِّي مَعصِيَتَنا . وهذا جهلٌ لا عِلمٌ! فالصَّغيرةُ تكبُرُ من العالِمِ ، فإنْ هو تَجاهرَ بِها ازدادَ أمرُها . والمعصيةُ مع العِلمِ فوقَ المعصِيةِ معَ الجهلِ من

ابنِ عبدِ البَرِّ المذكورَ ١/٢١ ــ ٢٧) . والمعنى أنَّ طَلَبَ عِلْمِ الضَّروريِّ من الدِّينِ ، ومعرفةَ الكتابِ والسُّنَّةِ وما يفيدُ المُسلمينَ أجمعينَ ، في حياةِ العالِمِ وبعدَ مَماتِهِ ، أفضلُ من أداءِ النَّافلة ، لأنَّ نفعَها مقصورٌ على المُصلِّي ، فحسبُ ، أمَّا عِلْمُ العُلماءِ فيُحيي به اللهُ الأُمَّةَ . غيرَ أنَّ فروعَ الفِقْهِ الافتراضيَّةَ الباطلةَ التي ولِع بِها المُتَأخِّرون ــ الذين ينتقدُهم المُصنِّفُ ــ ليسَتْ من الفِقْهِ ولا من الدِّينِ في شيءٍ!

(١) في الأصلِ المطبوع : "وغيرَها ،" بزيادة الواو .

(٢) أي شرحٌ ، وتوضيحٌ ، وتأويلٌ .

وُجوهٍ. فينبغي للعالمِ الكَفُّ عن صغارِ المعاصي وكبارِها؛ فإنْ لم يكُفَّ فلا أقلَّ من التَّستُّرِ صِيانةً لِمَنصبِ العِلم.

ومنهم فِرْقةٌ سلِمَتْ من جميعِ ما ذكرناهُ، إلاَّ أنَّهُ غلبَ عليها الطَّعنُ في أُمَّةٍ قد سَلَفَتْ، والاشتغالُ بعُلماءَ قد مَضَوْا. وغالبُ ما يُؤتى هؤلاءِ من الْمُخالفةِ في العقائدِ؛ فقلَّ أن ترى من الحنابلةِ إلا و[هو] يضعُ من الأَشاعرةِ، وقلَّ أن ترى أشعريّاً من الشّافعيّةِ والحَنَفيَّةِ والمالِكيَّةِ إلاَّ و[هو] يبالغُ في الطَّعنِ على هؤلاءِ، ويُصرِّحُ بتكفيرِهم! وإذا كان الأَئمَّةُ المعتبرون ـ كالشّافعيِّ، وأبي حَنيفةَ، ومالكٍ، وأحمدَ، والأَشعريِّ ـ مُجمعينَ على أن لا نُكفِّرَ أحَداً من أهلِ القِبلةِ، فلِمَ هذا التَّعصُّبُ؟ وما لنا لا نسكتُ عن أقوامٍ مَضَوْا إلى ربِّهم، ولم ندرِ على ماذا ماتوا؟ وإن يُبدِ لنا أحدٌ بِدْعةً قابلناهُ،[1] وأمّا الأَمواتُ فلِمَ نَنْبِشُ عظامَهُم؟! هذا ـ واللهِ ـ ما لا ينبغي. ومن الفُقَهاءِ أُمَّةٌ مُتَنَسِّكةٌ تجري على ظَواهرِ الشَّرعِ، وتُحسنُ امتثالَ أوامرِ اللهِ تعالى، واجتنابَ نواهيهِ، إلاَّ أنَّها تَهزأُ بالفقراءِ وأهلِ التَّصوُّفِ، ولا تعتقدُ فيهم شيئاً،[2] ويُعِيبون عليهم أموراً كثيرةً؛ وتلك الأمورُ قلَّ أنْ يفهَمَها من يُعيبُها. والواجبُ تسليمُ أحوالِ القومِ إليهم؛ وأنَّا لا نُؤاخذُ

(١) يعني: ردَدْنا عليهِ وانتصبْنا لهُ.

(٢) أي لا يرْضَوْنَ طريقتَهُم، بل يذمُّونَها مطلقاً دونَ تَمييزٍ بينَ مُحِقٍّ ومُبطلٍ.

أحداً إلا بجريمةٍ ظاهرةٍ ؛ ومتى أمكننا تأويلُ كلامِهم وحملُهُ على محمَلٍ حَسَنٍ لا نعدِلُ عن ذلك ؛ لا سِيَّما من عَرَفْناهُ منهم بالخَيرِ ولُزومِ الطَّريقة .[1] وقد جرَّبنا فلم نَجِدْ فقيهاً يُنكرُ على الصُّوفيَّةِ[2] إلاَّ ويُهلِكُهُ اللهُ تعالى ، وتكونُ عاقبتُهُ وخيمةً .

ومن العُلماءِ طائفةٌ استغرقَ حُبُّ النَّحوِ واللُّغةِ قلبَها ، وملأَ فِكْرَها ، فأَدَّى بِها إلى التَّقَعُّرِ في الأَلفاظِ ، ومُلازمةِ وَحْشيِّ اللُّغةِ ، بِحيثُ خاطَبَتْ به من لا يفهمُهُ . ونحنُ لا نُنكِرُ أنَّ الفصاحةَ فنٌّ مطلوبٌ ، واستعمالَ غريبِ اللُّغةِ عزيزٌ حَسَنٌ ، ولكنْ مع أهلِهِ ومن يفهمُهُ . ومنهم من تعدَّى ذلك إلى اختراعِ ألغازٍ نَحويَّةٍ يُعايي بِها الطَّلبةَ والعُلماءَ! وليست هذهِ الأَلغازُ من النَّحوِ في شيءٍ .

---

(١) يعني الطَّريقةَ الحَسَنَةَ : من عِبادةٍ ، وذِكرٍ ، وطلبِ علمٍ ، وعونِ المُسلمينَ ، الإحسانِ إليهم . . . .

(٢) يعني الصُّوفيَّةَ الصَّالحينَ الصَّادقينَ ، المُتوجِّهينَ بقلوبِهم إلى اللهِ تعالى ، دونَ المارقينَ من غُلاةِ الصُّوفيَّةِ ، المُلحِدينَ في دينِ اللهِ تعالى ، أو المُدَّعينَ المُتشبِّهين بالصُّوفيَّةِ وليسوا منهم ؛ فالإنكارُ على هؤلاءِ واجبٌ ؛ والمُصنِّفُ نفسُهُ ـــ رحمهُ اللهُ تعالى ـــ مِمَّنْ يفعلُ ذلك .

الْمِثالُ الخامسَ عشَرَ : الْمُفتي

وقد خَصَّ جماعةٌ أدَبَ الفُتيا بالتَّصنيفِ ، لكنَّنا نُنَبِّهُ ههُنا على ما كَثُرَ في بعضِ المُفتينَ ، فنقولُ : منهم من يُسَهِّلُ أمرَ الشَّرعِ ، ويتَتبَّعُ الرُّخَصَ ، لا سيَّما للأمراءِ ؛ فيُركِّبُ لهم مذهباً لم يقلْهُ أحَدٌ ، ولا يعتَقِدُهُ هوا وهذا من عَلاماتِ الاستهانةِ بدينِ اللهِ تعالى ـ نَعوذُ باللهِ من الخُذلانِ .

ومنهم طائفةٌ تصلَّبَتْ في أمرِ دينِها ، فجزاها اللهُ خيراً : تُنكِرُ المُنكرَ ، وتُشدِّدُ فيه ، وتأخذُ بالأغلظِ ، وتَتَوَقَّى مَظانَّ التُّهَمِ ـ غيرَ أنَّها تبالغُ ، فلا تذكُرُ لِضَعَفةِ الإيمانِ ـ من الأُمراءِ والعَوَامِّ ـ إلاَّ أغلظَ الْمذاهبِ ، فيُؤدِّي ذلك إلى عدَمِ انقيادِهِم وسُرعةِ نُفورِهِم . فمن حقِّ هذهِ الطائفةِ الملاطفةُ ، وتسهيلُ ما في تَسهيلِهِ فائدةٌ لمثلِ هؤلاءِ ، إذا كان الشَّرعُ قد جعلَ لتسهيلِهِ طريقاً .

الْمِثالُ السَّادسَ عَشَرَ : الْمُدَرِّسُ

وحُقَّ عليهِ أنْ يُحسِنَ إلقاءَ الدَّرسِ ، وتفهيمَهُ للحاضرينَ . ثمَّ إنْ كانوا مبتدئينَ فلا يُلقي إليهم ما لا يُناسِبُهُم من الْمُشكِلاتِ ، بل يُدَرِّبُهُم ويأخُذُهُم بالأَهْونِ فالأَهْونِ ، إلى أن ينتهوا إلى دَرَجةِ التَّحقيقِ . وإنْ كانوا

منتهينَ[1] فلا يُلقي عليهم الواضحاتِ، بل يَدْخُلُ بِهم في مُشكِلاتِ الفِقهِ، ويخوضُ بِهم في عُبابِهِ الزَّاخر.

ومن أقبحِ المُنكراتِ مُدَرِّسٌ يحفظُ سطرينِ أو ثلاثةً من كتابٍ، ويجلسُ يُلقيها ثمَّ يَنْهَضُ. فهذا إنْ كان لا يقدِرُ إلاَّ على هذا القَدْرِ فهو غيرُ صالحٍ للتَّدريسِ. ولو أنَّ أهلَ العلمِ صانوهُ، وأعطى المُدرِّسُ منهم التَّدريسَ حقَّهُ، فجلسَ، وألقى جُملةً صالحةً[2] من العِلمِ، وتكلَّمَ عليها كلامَ مُحَقِّقٍ عارفٍ، وسألَ وسُئِلَ، واعترَضَ وأجابَ، وأطالَ وأطابَ، بحيثُ إذا حضرَهُ أحدُ العَوامِّ أو المُبتدئينَ أو المُتوسِّطينَ فَهِمَ من نفسِهِ القُصورَ عن الإتيانِ بمثلِ ما أتى بهِ، وعَرَفَ أنَّ العادةَ أنْ لا يكونَ مُدرِّسٌ إلاَّ هكذا: لم تطمحْ نفسُهُ في هذه المرتَبةِ، ولم تطمعِ العَوامُّ بأخْذِ وَظائفِ العُلماءِ ومَراتِبِهم.

المِثالُ السَّابعَ عشَرَ: الخَطيبُ

عليه أنْ يرْفعَ صوتَهُ بحيثُ يسمعُهُ الحاضرون.[3] ويُكرهُ لهُ الالتفاتُ في الخُطبةِ، والدَّقُّ على دَرَجِ المِنبرِ في صُعودِهِ، والدُّعاءُ إذا انتهى صُعودُهُ

(١) أي مُتقدِّمينَ قد فقُهوا وعَرَفوا أغلبَ أبوابِ الفقهِ وكثيراً من مسائلِهِ.

(٢) أي قَدْراً كافياً مُفيداً.

(٣) ويتأكَّدُ هذا في عصرنا إذا لم يكُنْ في المسجدِ سمّاعاتٌ، أو كانت مُعطَّلةً.

قبلَ أنْ يَجْلِسَ ، والْمُجازفةُ[1] في وصفِ السَّلاطينِ عندَ الدُّعاءِ لَهُم ، والْمُبالغةُ في الإسراعِ في الخُطبةِ الثَّانيةِ ـ فكلٌّ ذلك مكروهٌ .

ولا بأْسَ بِالدُّعاءِ للسُّلطانِ بالصَّلاحِ ونَحوِهِ ؛ فإنَّ صَلاحَهُ صَلاحُ الْمُسلمينَ . ولا يُطيلُ الخُطبةَ على النَّاسِ ، فإنَّ وراءَهُ الشَّيخَ والضَّعيفَ والصَّغيرَ وذا الحاجةِ .[2] ولا يأْتي بألْفاظٍ قَلِقةٍ يصعُبُ فهمُها على غيرِ الخاصَّةِ ؛ بل يذكُرُ الواضحَ من الألْفاظِ ، ولا يَتَكلَّفُ السَّجعَ .

الْمِثالُ الثَّامنَ عَشَرَ : الواعِظُ

وعليهِ نَحوُ ما على الخطيبِ ؛ فليُذكِّرْ بأَيَّامِ اللهِ ،[3] ولْيُخِفِ القومَ في اللهِ تعالى ، ويُنَبِّئْهُم بأَخبارِ السَّلفِ الصَّالحينَ وما كانوا عليهِ . وأهمُّ ما ينبغي

---

(١) يعني الْمُبالغةَ في مَدْحِهِم ؛ فإنَّ المساجدَ لِلَّهِ ؛ لم تُبْنَ لتعظيمِ خَلْقِهِ .

(٢) أخرج مُسلمٌ في صَحيحِهِ عن التَّابعيِّ الجليلِ الْمُخضْرمِ أبي وائلٍ : شَقيقِ بنِ سَلَمةَ الأَسَديِّ ، قال : خَطَبَنا عَمَّارٌ (يعني ابنَ ياسر) ، فأوجزَ وأبلغَ ، فلمَّا نزلَ قُلنا : يا أبا اليقظانِ ، لقد أبْلَغْتَ وأوْجَزْتَ ، فلو كنتَ تنفَّستَ! (يعني : أطلتَ) ، فقال : إني سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : "إنَّ طولَ صلاةِ الرَّجُلِ وقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ من فِقهِهِ ؛ فَأَطيلوا الصَّلاةَ وأَقْصِروا الخُطبةَ ؛ وإنَّ من البيانِ لَسِحْراً ."

(٣) أي بِنِعَمِهِ عزَّ وجلَّ على عبادِهِ الْمُؤمنينَ ، وبطشِهِ سُبحانَهُ بالكافرينَ والعُصاةِ .

له وللخطيبِ أنْ يتلُوَ على نفسِهِ قولَهُ تعالى : ﴿۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ؟﴾ [سورةُ البَقرةِ : ٤٤] ، ويتذكَّرَ قولَ الشَّاعرِ[١] :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عَليكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ

واعلم أنَّ الكلامَ إذا لم يَخرجْ من القلبِ لم يصلْ إلى القلبِ ؛ فكلُّ خطيبٍ وواعظٍ لا يكونُ عليه سِيما الصَّلاحِ[٢] قلَّ أنْ ينفَعَ اللهُ بِهِ .

الْمِثالُ التَّاسعَ عَشَرَ

أصحابُ الحِرَفِ والصِّناعاتِ والتُّجَّارُ وأصحابُ الأَمْوالِ

على صاحبِ المالِ أداءُ الزَّكاةِ . وما أقبحَ مَن أعطاهُ اللهُ مالاً ، وخَوَّلَهُ[٣] نِعَمَهُ ، فَلمَّا دنا الحَوْلُ[٤] عَمِدَ إلى حِيلَةٍ من مُسقِطاتِ الزَّكاة

---

(١) هو التَّابعيُّ الجليلُ الثِّقةُ أبو الأسودِ الدُّؤَليُّ الكِنانيُّ البَصْريُّ (ـ ٦٩) ؛ واسمهُ عمرُو بنُ ظالمِ بنِ سُفيانَ . وهو أوَّلُ من وضعَ النَّحوَ العَرَبيَّ ، بأمرِ أميرِ الْمُؤمنين أبي الحَسَنِ : عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ .

(٢) أي علامةُ الصَّلاحِ .

(٣) أي ملَّكَهُ .

(٤) الحَوْلُ : السَّنةُ والعامُ .

فاعْتَمَدَها ؛[1] بُخْلاً على اللهِ تعالى! وإنَّ هذا لجَديرٌ بزوالِ نِعمتِهِ . بل حَقٌّ عليه إخراجُها . وإذا أخَذَ السُّلطانُ الزَّكاةَ ، ودَفَعها المالِكُ ناوياً الزَّكاةَ ، سَقَطَتْ عنه ، وإن لم يَصْرِفْها السُّلطانُ في مَصارِفِها ـ إلاَّ أنْ يأْخُذَ القيمةَ عنها ، كما إذا أخَذَ عن الغَنَمِ الدَّراهِمَ ، فإنَّ الزَّكاةَ لا تَسْقُطُ عنهُ .

الْمِثالُ العِشرونَ : صاحبُ الزَّرعِ والشَّجَرِ

ومن حَقِّهِ أنْ يتعهَّدَها بالسَّقيِ ؛ فإنَّ تَرْكَ ذلكَ مكروهٌ ، لِما فيه من إضاعةِ المالِ . ولْيَعْلَمْ صاحبُ الزَّرعِ أنَّ الزَّكاةَ واجبةٌ في الأَقواتِ ، كالْحِنْطةِ والعَدَسِ وغيرِهما . ولا تَجِبُ في شيءٍ من الفواكِهِ ؛ إلاَّ في الرُّطَبِ والعِنَبِ . ولا تَجِبُ الزَّكاةُ في شيءٍ من ذلكَ حتَّى يبلُغَ نِصاباً ؛ والنِّصابُ خمسةُ أوْسُقٍ : أي خَمْسةُ أحْمالٍ ، كلُّ وَسْقٍ تقديرُهُ ألفُ رِطْلٍ وستُّمئةِ رِطْلٍ بأَرْطالِ بَغْدادَ .[2]

---

(١) يعني أنَّهُ إذا قَرُبَ مَوْعِدُ الزَّكاةِ احتالَ بحيلةٍ يظُنُّها شَرعيَّةً لعَدَمِ دفْعِ الزَّكاةِ : كأنْ يهَبَ مالَهُ لِمُدَّةِ أُسْبوعٍ لابنِهِ ثمَّ يرتَجِعَهُ منهُ ـــ غافلاً عن أنَّ اللهَ عـــزَّ وجلَّ لا تخفى عليه خافيةٌ .

(٢) الوَسْقُ حِمْلُ الجَمَلِ ، وهو ٤٨٠ بغدادياً ، لا كما ذَكَرَ الْمُصنِّفُ . والوَسْقُ من وحْداتِ الكيلِ ، لا من وحْداتِ الوَزْنِ ، لذا قد يختَلِفُ وزنُ الوَسْقِ من التَّمرِ عن وَسْقٍ من حِنطةِ الحِجازِ أو قَمْحِ الشَّامِ . وعُموماً فالوَسْقُ في زَمانِ النبيِّ ﷺ كان سِتِّينَ صاعاً ، وهذا يعادِلُ ١٩٤,٣ كغم من القمحِ . (انظُرْ المكاييلَ والأوزانَ

الْمِثالُ الحادي والعِشرونَ : مُعلِّمُ الكُتَّابِ[1]

وينبغـي أنْ يَكـونَ صَحيـحَ العقيـدةِ ؛ فلقـدْ نَشَـأَ صِبْيـانٌ كثـيرونَ عقيدتُهُم فاسِدةٌ لأَنَّ فقيهَهُم[2] كـانَ كذلـكَ . ومـن حقِّ مُعلِّـمِ الصِّغـارِ ألاَّ يُعلِّمَهم شيئاً قبلَ القرآنِ ، ثمَّ بعدَهُ حديثَ النبيِّ ﷺ . ولا يتكلَّمُ مَعَهُم في العقائدِ ، بل يدعُهُم حتَّى يتأهَّلوا حقَّ التَّأَهُّلِ ، ثمَّ يَأْخُذُهُم بعقيـدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجمـاعةِ ؛ وإن هو أمسـكَ عـن هـذا البـابِ فهـو الأَحْـوطُ . ولـهُ تَمْكينُ الصَّبِيِّ الْمُميِّـزِ مـن كِتابـةِ القُرْآنِ في اللـوْحِ ،[3] وحَمْلِهِ ، وحَمْـلِ

الإسلاميةَ للمُستشرقِ الأَلمانيِّ فالتر هنْسَ ، تعريبَ الدُّكتورِ كاملِ العَسَليِّ ، نَشرَ الجامعةِ الأُردُنيَّةِ سنةَ ١٩٧٠ ، ص ٧٩) .

(١) كانت الكتاتيبُ مُنتشِرَةً في بلادِ الإسلامِ من أقصاها إلى أدناها ، فيلتحِقُ الصَّبيُّ بالكُتَّابِ وهو في السَّنَةِ الخامسةِ أو السَّادسةِ من عُمُرِه ، فيتحفَّظُ القرآنَ الكريمَ ، ويتعلَّمُ مبادئَ الخَطِّ والحِسابِ . ولا زالـت الكتـاليبُ منتشرةً في الْمَغربِ الأَقصى وموريتانيا والصَّحراءِ الكُبرى ـــ عمَّرَها اللهُ بذِكْرِهِ .

(٢) في العُصورِ الْمُتأخِّرةِ صار النَّاسُ ـــ لا سِيَّما في الأَريافِ والبوادي ـــ يُطلِقون لَقَبَ "الفقيهِ" على الْمُعلِّمينَ والشَّادينَ من طَلَبةِ العلمِ الذينَ يُحْسِنون القراءةَ والكتابةَ وقَليلاً من الفِقْهِ ، وإن كان عِلْمُهُم يَسيراً ؛ وقد استخدم الْمُصنِّفُ الكلمةَ بـــهذا المعنى .

(٣) كـان الْمُعتـادُ في الكتـاتيبِ أنْ يُملـيَ الْمُعلِّـمُ علـى الصِّبيـانِ السُّـورةَ أو الآيـاتِ فيكتبونَها على ألواحِهِم ، ولا يزالُ الصَّبيُّ يَلْهَجُ بقراءةِ ما كَتَبَ حتَّى يُتقنَهُ ، فإنْ

الْمُصْحَفِ وهو مُحْدِثٌ .

الْمِثالُ الثَّاني والعِشْرونَ : الطَّبيبُ

ومن حَقِّهِ بَذْلُ النُّصْحِ ، والرِّفقُ بالمريضِ . ولهُ النَّظَرُ إلى العَوْرةِ عندَ الحاجةِ بِقَدَرِ الحاجةِ . وأكثرُ ما يُؤتَى الطَّبيبُ من عَدَمِ فَهْمِهِ حقيقةَ المَرَضِ ، واستعجالِهِ في ذِكْرِ ما يَصِفُهُ ، وعَدَمِ فهْمِهِ مِزاجَ المريضِ ، وجُلوسِهِ لِطِبِّ النَّاسِ قبلَ استكمالِهِ الأَهْليَّةِ . وعليهِ أنْ يعتقِدَ أنْ طِبَّهُ لا يَرُدُّ قَضاءً ولا قَدَراً ، وأنَّهُ إنَّما يفعَلُ امتثالاً لأَمْرِ الشَّرْعِ ، وأنَّ اللهَ تعالى أنْزلَ الدَّاءَ والدَّواءَ .

الْمِثالُ الثالثُ والعِشرونَ : غاسِلُ الْمَوْتَى

وعليهِ استيعابُ البَدَنِ بالماءِ ، بعدَ أنْ يُزيلَ ما عليهِ من نَجاسةٍ ؛ ويُنْدَبُ لهُ أنْ يَنويَ نِيَّةَ الغُسْلِ . ويُستحبُّ أنْ يَغْسِلَ في موضعٍ مَستورٍ لا يَدْخُلُهُ سِواهُ وسِوى من يُعينُهُ ، ووَلِيُّ الْمَيِّتِ إنْ شاءَ . ويُكرَهُ أنْ يَنظُرَ إلى شيءٍ من بِدَنِهِ إلاَّ لِحاجةٍ . ويُغْسَلُ في قميصٍ بالٍ أو سخيفٍ،[1] فيُدْخِلُ

ارتضى الْمُعلِّمُ حِفْظَهُ أَمَرهُ بِمسحِ اللوحِ وكِتابةِ السُّورةِ التَّاليةِ ، وهكذا . . . . ولا زالتْ هذه الطَّريقةُ متَّبَعةً في كتاتيبِ إفريقِيَّةَ والصَّحراءِ الكُبْرَى ــ زادها اللهُ تَمَسُّكاً بالإسلامِ .

(١) أي رقيقٍ .

الغاسِلُ يَدَهُ من تَحْتِ القميصِ ويَغْسِلُهُ .

الْمِثالُ الرَّابعُ والعِشرونَ : الجزَّارُ

ويَجِبُ عليه إذا ذَبحَ قَطْعُ الحُلْقُومِ ؛ وهُوَ مَجْرَى النَّفَسِ ، والمَريءِ ؛ وهُوَ مَجْرَى الطَّعامِ ؛ وهُوَ تحتَ الحُلْقومِ ـ ولا يكفي قَطْعُ واحِدٍ منهما . ولو تَرَكَ من الحُلْقُومِ والْمَريءِ شَيْئاً يَسيراً وماتَ الحَيَوانُ فهو مَيْتَةٌ . ولا بُدَّ أنْ يُصادِفَ الذَّبحُ حَيَواناً فيهِ حَياةٌ مُستَقِرَّةٌ ؛ وإلاَّ فلا يَحِلُّ ؛ وذلكَ يُعرَفُ بالعلاماتِ ، كالحَرَكةِ الشَّديدةِ ونَحْوِها . والتَّسْمِيَةُ[1] على الذَّبحِ واجبٌ عندَ أبي حَنيفةَ وغيرِهِ من العُلَماءِ .

الْمِثالُ الخامسُ والعِشرونَ : دَلاَّلُ الكُتُبِ[2]

ومِنْ حقِّهِ ألاَّ يبيعَ كُتُبَ الدِّينِ مِمَّن يَعْلمُ أنَّهُ يُضَيِّعُها ، أو يَنظُرُ فيها لانتقادِها والطَّعنِ عليها . وألاَّ يبيعَ شيئاً من كُتُبِ أهْلِ البِدَعِ والأَهْواءِ وكُتُبِ المُنجِّمينَ ، والكُتُبِ المَكْذوبةِ : كَسيرةِ عَنْترةَ ، وغيرِهِ . ولا يَحِلُّ لهُ أنْ يبيعَ كافراً الْمُصْحفَ ، ولا شيئاً من كُتُبِ الحديثِ والفقهِ .

---

(١) هي قَوْلُ الذَّابحِ : "بسمِ اللهِ ؛ واللهُ أكبرُ ." والشَّطرُ الأَوَّلُ واجبٌ في مذهبَ أحمدَ ، والثَّاني مستَحبٌ .

(٢) دلاَّلو الكُتُبِ في عصرِنا نادرونَ ، غيرَ أنَّ جميعَ ما ذكرَهُ الْمُصنِّفُ يلزمُ أصحابَ الْمَكتَباتِ .

المِثالُ السَّادسُ والعِشرونَ : الكَلابِزيُّ[1]

للهِ عليه نِعْمةٌ أنْ جعَلَهُ خادمَ الكِلابِ ، ولم يَجعلْهُ بعاصرِ خَمْرٍ ، أو غيرِ ذلكَ مِمَّا ابتلَى بهِ بعضَ عبيدِهِ . فمِنْ شُكْرِ هذه النِّعْمةِ أنْ يَنصحَ في خِدْمةِ كِلابِ الصَّيدِ ، وأن يعلمَ أنَّ في كلِّ كَبِدٍ حَـرَّى[2] أجراً . وإذا كان له على خِدْمتِها جُعْلٌ فهذهِ نِعْمةٌ ثانيةٌ ، عليهِ أن يُوَفِّيَها حقَّ شُكرِها . فإن كان في بابِ ذي جاهٍ فهذهِ نِعْمَةٌ ثالثةٌ ، عليهِ شُكْرٌ ثالِثٌ لأَجْلِها . . . .

وقد أطَلْنا في ذِكرِ هذه الأَمْثلةِ ، بِحيثُ إنَّها تحتمِلُ مُصنَّفاً مُستقِلاًّ . والحاصلُ أنَّهُ ما من عبدٍ إلاَّ وللهِ تعالى عندَهُ نِعمةٌ ، يَجبُ عليهِ أنْ ينظُرَ

---

(١) بِفَتْحِ الكافِ وكَسْرِ الباءِ : هو مـن صَنعَتُهُ حِفظُ الكِـلابِ ، وتربيَتُها ، والصَّيدُ بِـها (الأَنسـابُ للسَّمعانيِّ ٥/١١٦) . قلتُ : ويُلْحَقُ بـهِ في عصرِنا من يرُبِّي الكـلابَ للسِّباقِ بِها . واعلمْ أنَّ هذه المِهنةَ كانتْ قديماً مُحترَمةً ، وهي من الفُنونِ المُعْتَبرَةِ ، وقد صُنِّفتْ فيها التَّصانيفُ ، وامتهَنَها عَدَدٌ من أهْلِ العِلْمِ ؛ منهم إبراهيمُ بـنُ حُمَيْدٍ النَّحويُّ البَصريُّ الكَلابِزيُّ ، أخذ عن أبي عُثمانَ المازنيِّ وأبي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ ، وروى الحديثَ ، ووَلِّيَ قَضاءَ الشَّامِ . روى عنه أبو القاسمِ الطَّبَرانيُّ وأبو مُحَمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزيُّ . تُوُفِّـيَ سَـنَةَ ٣١٦ . (انظُرْ الأنسـابَ ، وطَبَقـاتِ النَّحْويِّـينَ واللُّغَويِّينَ للزُّبَيْديِّ ، ص ١١٤ ، ١٨٣ ، ومراتـبَ النَّحويِّينَ لأَبـي الطَّيِّـبِ اللُّغَـويِّ ، وبُغيةَ الوُعاةِ للسُّيوطيِّ ١/٤٣٢ ، وسمَّى أباه مُحَمَّداً ؛ وحُمَيدٌ أصحُّ .)

(٢) مُؤنَّثُ حَـرَّانَ ، وهُوَ العَطشانُ .

إليـها ، ويشـكُرَها حقَّ شُكرِها بقَدْرِ استطاعتِهِ ، حسْبَ مـا وصفْنـاهُ ؛ ولا يستحْقِرَها ، ولا يربأَ بِنَفْسِهِ عليها . وذلك ميزانٌ يستقيمُ في كلِّ الوظائفِ . وإلاَّ فإنْ هو تلقَّاها بغيرِ قَبولٍ ، ولم يُعطِها حقَّها ، خُشيَ عليهِ زوالُها عنهُ ، واحتياجُهُ إليها ، ثمَّ يطلُبُها فلا يجِدُها . وإذا زالت فَلْيَعلمْ أنَّ سببَ زوالِها تفريطُهُ في القيامِ بحقِّها ؛ فـ"احفظْ اللهَ يحفظْكَ . احفظ اللهَ تجِدْهُ تجاهَكَ . تعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يعرِفْكَ في الشِّدَّةِ . . . ."[1]

فإذا فَهِمتَ أيُّها العاقلُ ـ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاكَ لمرضاتِهِ ، وأحلَّنا وإيَّاكَ بكرامتِهِ بُحْبوحَةَ جَنَّاتِهِ ـ ما شرحْناهُ لكَ ، فإذا انْزَوَتْ عنكَ نِعْمةٌ فابْحثْ عن سَبَبِ انْزوائـها : بـأَنْ تنظُرَ إلى وظيفتِـكَ ، وتفريطِـكَ فيـها بـالإخلالِ بواحدةٍ من وظائفِ الشُّكرِ ،[2] وتعلمَ أنَّكَ أُتيتَ منها ؛ فتذكَّرْ ذلكَ! فمتى

(١) قِطعةٌ من حَديثٍ طويلٍ مشـهورٍ ، فيه أنَّ النبيَّ ﷺ أُهْديَتْ لـهُ بَغْلةٌ ، فَأَمرَ بِـها فَأُسْرِجَتْ ، فركِبَها وأردفَ خلفَه ابنَ عمِّهِ عبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ بنِ عبدِ المُطَّلبِ بنِ هاشـمٍ ، ومضى إلى خارجِ المدينةِ ، فقال لـهُ : "يا غـلامُ ، إنِّي مُعلِّمُـكَ كَلِماتٍ : احفظ اللهَ يحفَظْكَ . . ." وللحديثِ طُرُقٌ كثيرةٌ عن ابنِ عبَّاسٍ ، وعليِّ بنِ أبي طالبٍ ، وأبي سعيدٍ الخُدْريِّ ، وابنِ عُمَرَ ، وعبدِ اللهِ بنِ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ ، وسهلِ بنِ سعدٍ السَّاعديِّ وسواهُم ؛ وكُلُّها ضعيفةٌ . وقد حسَّنَهُ بعضُ العُلماءِ ، كالتِّرمذيِّ وابنِ رَجَبٍ . وهو الحديثُ التَّاسعَ عشَرَ من الأَرْبعينَ النَّوويَّةِ .

(٢) هي الشُّكرُ بالقلبِ ، واللِّسانِ ، والأفعالِ ـــ كما تقدَّمَ .

ذكرْتَهُ ، وكان تعلُّقُ قلبِكَ بِها[٢] صادقاً ، وعلمْتَ أنَّهُ السَّببُ في زوالِها ، نَدِمْتَ عليهِ ، وتُبْتَ عنهُ ، وَعَقَدْتَ النِّيَّةَ على أنَّكَ إن عادتْ إليكَ النِّعمةُ لمْ تَعُدْ إليه .

فإنْ قلتَ : لا أذكُرُ تفريطاً؟ فأنت إذاً جاهلٌ! فاقطعْ واجزمْ بأنَّكَ مُفَرِّطٌ لا مَحالةَ ، واستغفرْ اللهَ تعالى ، واضرعْ إليه . وإن لم تدْرِ وجهَ التَّفريطِ بخُصُوصِهِ ، فاعلمْهُ على الجُملةِ ، ولا يكنْ عندَكَ شكٌّ في أنَّ هناكَ تفريطاً : فَهِمتَهُ أم جهلتَهُ ؛ وأنَّكَ منهُ أتيتَ .

فهذهِ واحدةٌ من الأُمورِ الثَّلاثةِ التي بمجموعِها تعودُ النِّعمةُ ، وتزولُ النِّقمةُ .

* * *

(١) تقدَّمَ في أوَّلِ كلامِ المُصنِّفِ أنَّ مَن سُلبَ نِعمةً يلزمُهُ كي تعودَ إليهِ ثلاثةُ أمورٍ: الأوَّلُ : أنْ يعلمَ سَبَبَ زوالِ النِّعمةِ ؛ وهو تركُهُ الشُّكرَ عليها ، والثَّاني : أنْ يُدْرِكَ حِكمةَ اللهِ تعالى في سلبِهِ تلكَ النِّعمةَ ، فيرضى بذلكَ ، والثَّالثُ : أنْ يتضرَّعَ إلى اللهِ تعالى كي يرحمَهُ ويغفرَ لهُ ويتوبَ عليه ، ويتمَّ عليه نِعمتَهُ . وقد شرَحَ المُصنِّفُ ـ رَحِمهُ اللهُ تعالى ـ الأمْرَ الأوَّلَ ، مُبيِّناً طريقَ شُكْرِ النِّعَمِ ، وما لِلّهِ على المَرءِ في كلِّ وظيفةٍ يتقلَّدُها ، شَرحاً مُستفيضاً ، ثمَّ تَجِدُ في الصَّفَحاتِ التَّاليةِ شرْحَ الأمْرينِ الآخَرَيْنِ ؛ علَّمنا اللهُ وإيَّاكَ ما يَنْفَعُنا .

الأَمْرُ الثَّاني

في فَوائدِ انْزِواءِ النِّعْمَةِ

فنقولُ: قد تَعْتَرِفُ بالأَمْرِ الأَوَّلِ، وتُذْعِنُ لهُ، ولكنْ تقولُ في نفسِكَ: إنَّهُ لا خيرَ لي في هذه المِحْنَةِ، وليتَ النِّعمةَ لم تزُلْ، وإنْ كنتُ أنا السَّببَ في زوالِها! فإن أنتَ اختلَجَ في ضميرِكَ هذا، فاعلمْ أنَّكَ لم تُوَفِّ الشُّكرَ حَقَّهُ، ولم تُحسِنْ السَّعيَ في عَوْدِها، وكنتَ كَمَنْ يأْتي البيوتَ من غيرِ أبوابِها، ويلِجُ الدُّورَ بدونِ حُجَّابِها. فامْحُ ما في نفسِك، وارْجِعْ إلى حِسِّكَ، واعلمْ أنَّ المِحنةَ من اللهِ تعالى -ليسَتْ من أحَدٍ غيرِهِ! وهذا كما عرَّفناكَ في النِّعمةِ سواءً. فأَوَّلُ ما تعتقِدُهُ أنَّ اللهَ تعالى هو الفاعِلُ بكَ ذلك؛ لتمرُّدِكَ وطغيانِكَ. وإن أنتَ ظَنَنْتَ بأَحَدٍ من الخلقِ أنَّهُ الفاعلُ بك هذا فهذهِ زَلَّةٌ عظيمةٌ، يُخشى عليك منها دَوامُ الْمِحنةِ.[1] فإذا اعتقدتَ

---

(١) يقصِدُ الْمُصنِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تعالى- أنَّ اللهَ سُبحانَهُ هو مُسبِّبُ الأَسْبابِ ومُقدِّرُ الْمَقاديرِ؛ فإذا آذاكَ أحَدٌ مِن خَلْقِ اللهِ تعالى وسلبَكَ نِعمَةً، فَاعْلَمْ أنَّ ذلكَ تَسليطٌ من اللهِ تعالى لهُ عليكَ: إمَّا لتقصيرِكَ في حقِّ النِّعمةِ، أو لابتلاءٍ يرفعُكَ به

ذلك ، وتلقَّيتَ الْمِحنةَ من اللهِ تعالى ، فهذهِ نِعمةٌ تورثُ عندَكَ الفرَحَ بالْمُصيبةِ .

ثُمَّ انظُرْ في نفسِكَ : أمُؤمنٌ أنت أم كافرٌ؟! فإنْ كنتَ كافراً فمُصيبتُكَ بالكُفرِ أشدُّ من سائرِ الْمَصائبِ ؛ فَابْكِ على تلكَ الْمُصيبةِ ، وبادرْ إلى زوالِها ، ودعْ عنكَ الفِكْرَةَ فيما عداها .

وإنْ كنتَ مُؤْمناً فاعلمْ أنَّ ما لاقاكَ بهِ الدَّهرُ هو دَيْدَنُهُ وعادتُهُ في حقِّ الْمُؤمنينَ ؛ فإنَّ دارَ الدُّنيا مَملكةُ أعْدائكَ ، ومَحِلَّةُ بلائكَ ؛ والإنسانُ لا يكونُ في مَملكةِ عدُوِّهِ مُستريحاً ، وإنَّما يكونُ مُصاباً مُعذَّباً بأنواعِ الأَنْكادِ والْمَتاعبِ . فلا تستغربْ ما أصابك ، بلْ اعلمْ أنَّهُ القاعدةُ الْمُستقِرَّةُ في حَقِّكَ ، والغريبُ ما جاءَ على خِلافِها . ولهذا كان سيِّدُ الطَّائفةِ[1] الجُنَيْدُ[2] ـ رَحِمهُ اللهُ ـ يقولُ : "لا أستنْكِرُ شيئاً مِمَّا يَقَعُ في العالَمِ ، لأنَّي

دَرَجةً ، ويُمحِّصُ به ذُنوبَكَ ؛ فاللهُ سبحانَهُ وتعالى مُقدِّرُ الخيرِ والشَّرِّ في هذه الدُّنيا ، والنَّاسُ أسبابٌ ومفاتيحُ للخَيرِ والشَّرِّ ؛ يجري على أيديهِم ، وبفِعْلِهِم .

(١) يعني الصُّوفيَّةَ .

(٢) هو الإمامُ الزَّاهدُ الْمُتكلِّمُ ، شيخُ العِراقِ في عصرِهِ ، أبو القاسمِ : الجُنَيْدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ الجُنَيدِ النَّهاوَنْدِيُّ ثمَّ البغداديُّ (٢١٥ ــ ٢٩٧) . تَفَقَّهَ بالإمامِ أبي ثَوْرٍ الكَلْبيِّ ــ صاحبِ الشَّافعيِّ ــ وكان يُفتي في حَلْقَتِهِ . وسَمِعَ الحديثَ من الحَسَنِ بن عَرَفَةَ وغيرِهِ ، وكان ثِقةً . قال فيه أبو جعفرٍ ابنُ الْمُنادي : "سَمِعَ الكثيرَ ، وشاهدَ

قد أصَّلتُ أصْلاً ، وهو أنَّ الدَّارَ دارُ غَمٍّ وهَمٍّ وبَلاءٍ وفِتنةٍ ، وأنَّ العالَمَ كلَّهُ شَرٌّ ، ومن حُكمِهِ أنْ يتلقَّاني بكُلِّ ما أكْرهُ . فإنْ تلقَّاني بِما أُحِبُّ فهو فَضْلٌ ، وإلاَّ فالأَصْلُ الأَوَّلُ ." وإنَّما قلنا : إنَّ الدُّنيا مَملكةُ أعدائنا ، ودارُ أحزانِنا ، لِما ثَبتَ وصحَّ في صحيحِ مُسلمٍ وغيرِهِ ، من قولِ رسولِ اللهِ ﷺ : "الدُّنيا سِجنُ المُؤمنِ وجنَّةُ الكافرِ ؛"[1] فأَوْضحَ أنَّ الكافرَ فيها مُنعَّمٌ والمُؤمنَ فيها مسجونٌ ؛ وهلْ يكونُ المسجونُ إلاَّ حَزيناً ومُصاباً؟! فالأَصَحُّ أنَّ المُؤمنَ معَ الكافرِ في هذهِ الدُّنيا كأَهْلِ السِّجنِ معَ السُّلطانِ . فانظُرْ واعتبِرْ وتأمَّلْ قولَهُ تعالى : ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ * وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورةُ الزُّخْرُفِ ، الآياتُ ٣٣ـ ٣٥] . فإذا

الصَّالحينَ وأهْلَ المَعرفةِ ، ورُزِقَ الذَّكاءَ وصَوابَ الجوابِ .لم يُـرَ في زمانِهِ مثلُهُ في عِفَّةٍ وعُزوفٍ عن الدُّنيا ." انظرْ ترجمتَهُ في طبقاتِ الصُّوفيَّةِ لأبي عبدِ الرَّحمن السُّلميِّ (ص ١٥٥) ، وحِلْيةِ الأَولياءِ لأَبي نُعَيْمٍ الأَصفهانيِّ (١٠/٢٥٥) ، وتاريخِ بغدادَ لأَبي بكرٍ الخطيبِ (٧/٢٤١ ، المِصريَّة) ، وسيرِ أعلامِ النُّبلاءِ للذَّهبيِّ (١٤/٦٦) .

(١) أخرجهُ مُسلِمٌ (٨/٢١٠) ، والتِّرمذيُّ (الزُّهد : ١٦) ، وابنُ حِبَّانَ (الإحسانَ ح ٦٨٧ ، ٦٨٨) من حديثِ أبي هُرَيْرةَ ــ رضي اللهُ عنه . وفي البابِ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو بنِ العاصِ وغيرِهِ من الصَّحابةِ ــ رضي اللهُ عنهم .

تأمَّلتَ هذا انْشَرَحَ صدرُكَ لِما يُصيبُكَ ، وعَلِمْتَ أنَّهُ دليلٌ على أنَّكَ من أهلِ الإيمانِ ، الْمُقرَّبِينَ عندَ الرَّحمن ، الذين يُريدُ تطهيرَهُم من الأَدْناسِ ، ويُحِبُّ تصفِيَةَ قُلوبِهِم من الوَسْواسِ . ولذلك كان السَّلَفُ ـ رَحِمَهم اللهُ تعالى ـ يَخْشَوْنَ تَتابُعَ النِّعَمِ ، ويَخافونَ أنْ يكونَ ذلكَ استدراجاً .(١) وأنا قد اعتبرتُ ، فوجدتُ القاعدةَ الْمُستمِرَّةَ في هذهِ الأُمَّةِ أنَّ كلَّ من كان أكثرَ إيْماناً ، كانت الدُّنيا عنه أكثرَ انزواءً ، والأكدارُ عندَهُ أكثرَ مِمَّنْ دونَهُ ؛ ولذلكَ كان أشدَّ النَّاسِ بلاءً الأنبياءُ ، ثمَّ الأَمثلُ .(٢) وما أُوذيَ نَبِيٌّ أكثرَ

---

(١) الاستدراجُ من اللهِ تعالى هو أنْ يُواليَ نِعَمَهُ على أعدائِهِ من الكُفَّارِ والْمُنافقينَ والْمُرتابينَ ، أو أن يُظهرَ خَوارقَ العاداتِ على أيديهِمْ ، كاقتحامِ النَّارِ ، والضَّربِ بالسُّيوفِ ، وشكِّ أبدانِهِم وأفواهِهِم بالأسياخِ دونَ أن تُؤثِّرَ فيهم ـ قال اللهُ سُبحانَهُ : ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ .﴾ [سورة القلم :٤٤] .

(٢) يُشيرُ إلى حديثِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ الزُّهْريِّ ﷺ ،أنَّهُ قال للنَّبِيِّ ﷺ : يا رسولَ اللهِ ، أيُّ النَّاسِ أشَدُّ بلاءً؟ قال : "الأنبياءُ ، ثمَّ الصَّالحونَ ، ثُمَّ الأَمثلُ فالأَمثلُ من النَّاسِ : يُبتلى الرَّجلُ على حَسَبِ دينِهِ ؛ فإنْ كان في دينِهِ صَلابةٌ زِيدَ في بلائِهِ ، وإنْ كان في دينِهِ رِقَّةٌ خُفِّفَ عنه . وما يَزالُ البَلاءُ بالعَبْدِ حتَّى يَمْشيَ على ظَهْرِ الأرْضِ ليسَ عليهِ خَطيئةٌ ." أخرجهُ أحمدُ في مُسْنَدِهِ (١٧٢/١، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥) ، والتِّرمِذيُّ في جامِعِهِ (ح ٢٣٩٨ ؛ الزُّهدُ : ٥٧) ، وابنُ ماجَةَ القَزوينيُّ في سُننِهِ (ح ٤٠٢٣) ، وأبو العرَبِ التَّميميُّ القَرَويُّ في كتابِ

مِمَّا أُوذيَ سيِّدُ الأنبياءِ ، نبيُّنا مُحمَّدٌ ﷺ . وأنتَ فانظُرْ تَـرَ الكُفَّارَ أكثرَ دُنيا من الْمُسلمينَ ، ثمَّ انظُرْ الْمُسلمينَ تـرَ الجُهَّالَ منهم والفَسَقَةَ أكثرَ دُنيا من أهلِ العلمِ وأهلِ التَّقوى . ثمَّ انظُرْ أهلَ العلمِ والتَّقوى تـرَ كلَّ مَنْ زادَ فيهما نَقَصَ في الدُّنيا بِحَسْبِ ذلكَ . وإن عدَدْتَ مَن جُمِعَ لهُ العَدْلُ والْمُلكُ ، أو العِلمُ والْمالُ ، أو التَّقوَى والْمالُ لم تـرَ إلاَّ آحاداً مَحصورينَ ، وأناساً كانت الدُّنيا في أيديهِم لا في قُلوبِهِم ، وكان ذلكَ لِمَصلحةٍ اقتضَتْها حِكمةُ الرَّبِّ تعالى ؛ خرَجوا بِها عن القاعِدَةِ .

فإذا علمتَ أنَّ طبعَ الزَّمانِ إنكادُ الْمُؤمنينَ عَلِمْتَ ما أجهلَ من يقولُ : ما بالُ فلانٍ الْمُستحِقِّ خامِلاً ، وفلانٍ غيرِ الْمُستحِقِّ غيرَ خاملٍ؟ أما عَلِمَ أنَّ هذهِ عادةُ الزَّمانِ ، وأنَّ ذلك عدلٌ من اللهِ تعالى ؛ إذْ كونُهُ مُستَحِقَّاً فَضْلٌ من اللهِ عليهِ ، يربو ويزيدُ على ذلك الحُطامِ الذي هو حقُّ من لا يستحِقُّ!

فإذا استقرَّتْ هذه القاعدةُ عندَكَ ازددْتَ انشراحاً بالْمُصيبةِ وتَسَلِّياً عنها . ثمَّ ابْحثْ تَجدْها أيضاً بِقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ وإرادتِهِ واختيارِهِ ؛ وقضاؤُهُ لكَ خيرٌ من قضائكَ لنفسِكَ . وكم من مِحنَةٍ في طَيِّها نِعْمةٌ لا يدريها إلاَّ من يعلمُ العواقبَ . فكنْ معَ اللهِ كالميِّتِ بينَ يدي الغاسلِ ، واعلمْ أنَّهُ

المِحَنِ ، وإسنادُهُ حَسَنٌ . وأخرج أبو العَرَبِ نَحوَهُ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ ؛ وهو غريبٌ عنه .

حينَئذٍ لا يفعلُ بكَ إلاّ ما هو خيرٌ لكَ ؛ وكُنْ كما قال الشَّاعرُ:[1]

وَقَفَ الهوَى بي حيثُ أنتَ ؛ فليسَ لي مُتَـأَخَّـرٌ عنهُ ولا مُتَقَـدَّمُ

فإذا استقرَّتْ هذهِ القاعدةُ الأُخرى عندَكَ ازدَدْتَ سُروراً على سُرورٍ. ثُمَّ ابْحثْ عن فوائدِ الْمِحنةِ تلقَها كثيرةً ؛ وافهمْ أنَّهُ لولا الْمِحنةُ لم تَحْصُلْ هذهِ الفوائدِ ؛ فإذا الْمِحنةُ نِعمةٌ ، والبَلِيَّةُ عَطِيَّةٌ . وعندَ هذا يتِمُّ انشِراحُكَ وسُرورُكَ ، وتصِلُ إلى دَرَجةِ الرِّضا بالْمُقدَّرِ ، كما كانَ السَّلفُ ـ رحِمَهُم اللهُ :

يَسْتعْـذِبونَ بلاياهُم كأنَّهمُ لا يَيْأَسُونَ مِن الدُّنيا إذا قُتِلوا

ولَسْنا نُقولُهُ حَثّاً على حُبِّ البَلاءِ ، وحُبّاً لهُ ـ نعوذُ باللهِ منهُ ؛ ولكن نقولُهُ تَسليةً لِمَنْ حَلَّ بهِ ؛ نَسْأَلُ اللهَ العافيةَ ؛ فإنَّ عافيَتَهُ أوْسعُ لنا . وإذا فَهِمتَ هذا وتأمَّلْتَهُ معَ قولِهِ ﷺ : "كلُّ قَضاءِ اللهِ لِلْمُؤمنِ خَيْرٌ . . ." ،[2]

---

(١) هو أبو الشَّيصِ : مُحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ رَزِينٍ الخُزاعيُّ ، ابنُ عمِّ الشَّاعرِ المعروفِ دَعْبَلِ بنِ عليِّ بنِ رَزِينٍ ؛ وأبو الشَّيصِ لقبٌ لهُ ، وكُنيتُهُ أبو جعفرٍ . كان من شُعراءِ عصرِ الرَّشيدِ المعروفينَ . تُوُفِّيَ نحوَ سنةِ ٢٠٠ . انظُرْ ترجمتَهُ في الشِّعرِ والشُّعراءِ لابنِ قُتيبةَ (ص ٥٣٥) ، وطبقاتِ الشُّعراءِ لابنِ الْمُعْتَزِّ (ص ٧٢) .

(٢) يُشيرُ إلى حديثِ صُهَيبٍ الرُّوميِّ ﷺ : أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : "عَجَباً لأمرِ الْمُؤمنِ! إنَّ أمرَهُ كلَّهُ خيرٌ ؛ وليسَ ذلكَ لأحَدٍ إلاَّ للمُؤمنِ : إن أصابتْهُ سرَّاءُ شكرَ ، فكانَ خيراً لهُ ، وإن أصابتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ ، فكانَ خيراً لهُ ." أخرجَهُ أحمدُ (٣٣٢/٤ ، ٣٣٣) ، ومُسلِمٌ (٢٢٧/٨) . والسَّرَّاءُ : الخيرُ ، والضَّرَّاءُ : الشِّدَّةُ ؛ وهما بوزْنِ فَعْلاءَ .

وانشَرَحتَ لذلكَ ، تمَّ لكَ نوعٌ من الأُمورِ التي يُرجى باجتماعِها عَوْدُ النِّعمةِ ، وزَوَالُ النِّقْمةِ . فإن قلتَ : أينَ هي هذهِ الفوائدُ؟ وعدِّدْها ؛ ليَتِمَّ سُروري . قلتُ : قد بيَّنا لك أنَّك من قِبَلِ تفريطِكَ أُتيتَ ؛ فلو لم يتَداركْكَ اللهُ بلُطفِهِ ويَزْوي عنكَ تلكَ النِّعمَةَ لتَتذكَّرَ وتَتَنبَّهَ من مَنامِكَ ، لبقِيتَ طائشاً في غيِّكَ ، مُستمِراً في طُغيانِكَ ؛ وذلكَ يؤولُ إلى فَسادِ حالِكَ بالكُلِّيَّةِ . فَحُلولُ المِحنةِ ـ والحالةُ هذهِ ـ نِعمةٌ . وإنْ أردتَ حَصْرَ الفوائدِ التي فيها فلنْ تجدَ إلى ذلك سبيلاً ؛ لكثْرَتِهِ ، وخُروجِ بعضِهِ عن إدراكِ أفهامِنا . فإنَّ حِكَمَ الرَّبِّ تعالى منها ما نُدرِكُهُ ـ ويتفاوتُ فَهمُهُ بِقَدَرِ تفاوُتِنا في العُلومِ والمعارفِ ـ ومنها ما تقصُرُ العُلومُ عن إدراكِهِ . ولِسُلطانِ العُلَماءِ ، شيخِ الإسلامِ ، عزِّ الدِّينِ ابنِ عبدِ السَّلامِ[1] ـ رضي اللهُ تعالى عنهُ ـ كلامٌ

---

(١) هو الإمامُ العلاَّمةُ المُجتهِدُ ، مفتي زمانِهِ ، عزُّ الدِّينِ ، أبو مُحمَّدٍ : عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ السَّلامِ بنِ أبي القاسمِ السُّلَميُّ الشَّافعيُّ . أصلُهُ مغربيٌّ ، ومَولِدُهُ بِحُورانَ سَنَةَ ٥٧٧ أو ٥٧٨ ، وطَلَبَ العِلْمَ بِدِمشْقَ . كان أمَّاراً بالمَعروفِ ، نَهَّاءً عن المُنكرِ ، مُقارِعاً للطَّواغيتِ والظَّلَمةِ . ولِّيَ الخطابةَ والتَّدريسَ بِدَمَشْقَ ، ثمَّ أُخرِجَ عنها لإنكارِهِ على مَلِكِها إسماعيلَ ابنِ العادلِ أبي بكرٍ الأيوبيِّ تسليمَهُ بعضَ القِلاعِ للإفرنجِ وتحالُفَهُ مَعَهُم ، فسارَ إلى مِصرَ ووُلِّيَ بِها المَناصبَ أيضاً . ثمَّ عزلَ نفسَهُ وأقام يُدرِّسُ النَّاسَ في بيتِهِ حتَّى وفاتِهِ سنةَ ٦٦٠ . له تصانيفُ نافعةٌ مُبتكرةٌ ، وكانت تأتيه الفتاوى من سائرِ البلادِ ، ولهُ مُشاركةٌ جيِّدةٌ في التَّفسيرِ والتَّصوُّفِ ، وقد سَمِعَ الحديثَ ورواهُ . وكان حَسَنَ الخُلُقِ ، ظَريفاً مَطبوعاً ، رَحِمهُ اللهُ تعالى .

على فوائدِ الْمِحَنِ والرَّزايا ،[1] أنا أُحكيهِ لكَ بجُملتِهِ ؛[2] قالَ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ :

لِلمصائبِ والبلايا ، والْمِحنِ والرَّزايا فوائدُ تختلفُ باختلافِ رُتبِ النَّاسِ :

إحداها : معرِفةُ عِزِّ الرُّبوبيَّةِ وقَهرِها .

والثَّانيةُ : مَعْرِفةُ ذُلِّ العُبوديَّةِ وكَسْرِها . وإليه الإشارةُ بقولِهِ تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [سورةُ البقرَةِ : ١٥٦] .

انظُرْ ترجمتَهُ في ذيلِ مرآةِ الزَّمانِ لليونينيِّ (٥٠٥/١) ، وسيرِ أعلامِ النُّبلاءِ للذَّهبيِّ (طبعةِ دارِ الفِكرِ) ، والعِبَرِ ، لـه (٢٩٩/٣) ، والوافي بالوفياتِ للصَّلاحِ الصَّفَديِّ (٥٢٠/١٨) ، وفَواتِ الوَفياتِ لابنِ شاكرٍ (٣٥٠/٢) ، وعُيونِ التَّواريخِ ، لـه (٢٧٤/٢٠) ، والبدايةِ والنِّهايةِ لابنِ كثيرٍ (٢٣٥/١٣) ، وطبقاتِ الشَّافعيَّةِ ، لـه (٧٩٩/٢) ، وطبقاتِ الشَّافعيَّةِ الكُبرى للمُصنِّفِ (٢٠٩/٨) ، وذيلِ التَّقييدِ لتقيِّ الدِّينِ الفاسيِّ (١٨٢/٢) ، وطبقاتِ الشَّافعيَّةِ لابنِ قاضي شُهبةَ (١٣٧/٢ ، طبعة الهند) ، وشَذَراتِ الذَّهبِ لابنِ العِمادِ الحنبليِّ (٣٠١/٥) .

(١) جَمْعُ رَزِيَّةٍ ، وهي الْمُصيبةُ .

(٢) اختصَرْنا رسالةَ الإمامِ العزِّ ابنِ عبدِالسَّلامِ بما يُناسبُ الْمَقامَ ؛ وسنحقِّقُها تامَّةً ـ إن شاءَ اللهُ تعالى ـ ، لتكونَ الرِّسالةَ الثَّالثةَ في هذهِ السِّلسِلةِ .

والثَّالثةُ : الإخلاصُ للهِ تعالى ؛ إذ لا مَرْجعَ في دَفْعِ الشَّدائدِ إلاَّ إليهِ ، ولا مُعتمَدَ في كَشْفِها إلاَّ عليهِ .

الرَّابعةُ : الإنابةُ[1] إلى اللهِ تعالى ، والرُّجوعُ إليه .

الخامسةُ : التَّضَرُّعُ والدُّعاءُ .

السَّادسةُ : الحِلْمُ عمَّن صَدَرَتْ عنهُ الْمُصيبةُ .

السَّابعةُ : العفوُ عن جانيها .

الثَّامنةُ : الصَّبرُ عليها ؛ وهو موجِبٌ لِمَحبَّةِ اللهِ تعالى وكَثْرةِ ثوابِهِ .

التَّاسعةُ : الفَرَحُ بِها لأَجْلِ فوائدِها ؛ إذ لا وقعَ لِشِدَّتِها ومَرارتِها بالنِّسبةِ إلى ثِمرَتِها وفائدتِها .

العاشرةُ : الشُّكرُ عليها لما تضَمَّنَتْهُ من فوائدِها .

الحاديةَ عَشْرةَ : تَمحيصُها للذُّنوبِ والخطايا .

الثَّانيةُ عشْرةَ : رَحْمةُ أهلِ البلاءِ ومُساعدتُهُم على بَلواهُم .

الثَّالثةَ عشْرةَ : مَعرفةُ قَدْرِ نِعمةِ العافيةِ ، والشُّكرُ عليها ؛ فإنَّ النِّعَمَ لا تُعرَفُ أقدارُها إلاَّ بعدَ فقْدِها .

---

(١) الخُضوعُ والرُّجوعُ .

الرَّابعةَ عشْرةَ : ما أعدَّهُ اللهُ تعالى على هذهِ الفوائدِ من ثوابِ الآخِرةِ على اختلافِ مراتِبِها .

الخامسةَ عشْرةَ : ما في طَيِّها من الفوائدِ الخَفِيَّةِ ؛ قال اللهُ تعالى : ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [سورةُ النِّساءِ : ١٩]

السَّادسة عَشْرةَ : إنَّ المصائبَ والشَّدائدَ تمنعُ من الأَشَرِ والبَطَرِ والفَخْرِ والخُيَلاءِ والتَّكبُّرِ والتَّجَبُّرِ .

السَّابعةَ عشْرةَ : الرِّضا الموجِبُ لرِضوانِ اللهِ تعالى .

ولهذهِ الفوائدِ الجليلةِ كان أشدَّ النَّاسِ بلاءً الأَنبياءُ ثمَّ الصَّالحونَ : الأَمثلُ فالأَمثلُ ؛ نُسِبوا إلى الجُنونِ والسِّحرِ والكَهانةِ ، واستُهزِئَ بِهم ، وسُخِرَ منهُم ، فَصَبَروا على ما كُذِّبوا وأوذوا . وقيل لنا : ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [سورةُ البَقرةِ : ٢١٤] .

فهذهِ نُبْذةٌ مِمَّا حَضَرَنا من فوائدِ البلوَى . ونحنُ نسْأَلُ اللهُ تعالى العفوَ والعافيةَ في الدُّنيا والآخِرةِ ؛ فَلَسْنا من رِجالِ البلوى . وفَّقَنا اللهُ تعالى لِلْعَملِ بِما يُحبُّ ويَرْضى ، وبَرَّأنا من الْمِحَنِ والرَّزايا . اللهُمَّ صلِّ على

سيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِـهِ ، عَوْداً على بَدْءٍ ، ومُخْتَتَماً على مُفْتَتَحٍ ، وسلَّمْ تسليماً دائماً باقياً إلى يومِ الدِّينِ . آمينَ . وحُسْبُنا اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ العلِيِّ العظيمِ . وسُبحانَ اللهِ وبِحَمْدِهِ ؛ سُبحانَ اللهِ العظيمِ .

* * * * *

يقولُ مُخْتَصِرُهُ ـ عَفَا اللهُ تعالى عنهُ ، وعن والدَيْهِ ، وعن المُسلمينَ أجمعينَ ـ : إلى هنا انتهى ما كتبَهُ المُصنِّفُ الإمامُ العلاَّمةُ تاجُ الدِّينِ السُّبْكيُّ ـ تَغَمَّدَهُ اللهُ تعالى برَحْمتِهِ ، وقدْ نسيَ أنْ يذْكُرَ الأَمرَ الثَّالثَ مُفَصَّلاً ، وهو التَّضَرُّعِ إلى اللهِ سُبحانَهُ والتَّوَسُّلُ إليهِ كي يُعيدَ نِعْمتَهُ على العبْدِ ويَرْفَعَ عنهُ عذابَهُ ونَقْمَتَهُ . وكأنَّهُ ـ رحمهُ اللهُ ـ قدْ اكتفى بذِكْرِ ذلكَ في أوَّلِ الكتابِ ، وبالإشارةِ إليه التي وردت آخِراً في كِلامِ الإمامِ العزِّ ابنِ عبدِ السَّلامِ ؛ غيرَ أنِّي وجَدْتُ تفصيلَ هذا الأَمرَ وشَرْحَهُ مِمَّا يفيدُ القارئَ ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ ؛ فأقولُ :

التَّضَرُّعُ إلى اللهِ تعالى يشْتَمِلُ على ثلاثةِ أنواعٍ من الأَذْكارِ ، هي :

الأَوَّلُ : استغفارُ اللهِ تعالى صباحَ مَساءٍ . وللاستغفارِ صِيَغٌ كثيرةٌ أيسَرُها وأخْصَرُها أن تقولَ : "استغفرُ اللهَ ." وأعلاها قدراً سيِّدُ الاستغفارِ الواردُ في حديثِ شَدَّادِ بنِ أوْسٍ الأَنصاريِّ ﷺ ، عن النبيِّ ﷺ ، أنَّهُ قال : " سيِّدُ الاستغفارِ أنْ تقولَ : ' اللهُمَّ أنتَ رَبِّي ، لا إلهَ إلاَّ أنتَ ، خَلَقْتَني وأنا

عبدُكَ ، وأنا على عهدِكَ ووعْدِكَ ما استطعتُ . أعوذُ بكَ من شرِّ ما صنَعْتُ . أبوءُ لكَ بنعمتِكَ عليَّ ، وأبوءُ بِذَنبي ؛ فاغفِرْ لي ؛ إنَّهُ لا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلاَّ أنتَ .' ومَنْ قالَها من النَّهارِ مُوقِناً بِها فماتَ من يَوْمِهِ قبْلَ أن يُمسيَ فهُوَ من أهْلِ الجَنَّةِ ، ومن قالها من اللَّيلِ وهو موقِنٌ بِها فماتَ قبلَ أنْ يُصبِحَ فهوَ من أهْلِ الجَنَّةِ ."[1] والاستغفارُ رافعٌ لعذابِ اللهِ تعالى ، مُؤْذِنٌ بِتواتُرِ النِّعَمِ ووُفورِ الرِّزقِ ؛ قال اللهُ تعالى : ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا .﴾ [سورةُ نوح : ١٠ ـ ١٢] . وقال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا .﴾ [سورةُ النِّساءِ : ٦٤] . وقال تعالى : ﴿قَالَ يَـٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ .﴾ [سورةُ النَّمْلِ : ٤٦] . وقالَ تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ .﴾ [سورةُ الأنفالِ : ٣٣] .

والثَّاني : الإكثارُ من الدُّعاءِ والإلحاحُ فيه ؛ قالَ اللهُ عزَّ وَجلَّ :

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ جَليلٌ أخرجَهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ (١٤٥/٧ ، ١٥٠ ؛ الدَّعَواتِ : ٢ ، ١٦) ، والنَّسائيُّ في سُنَنِهِ (٢٧٩/٨) .

﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .﴾ [سُورةُ غافر : ٦٠] . وقالَ اللهُ سُبحانَهُ : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [سُورةُ البَقَرةِ : ١٨٦] . وقال اللهُ تعالى : ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ * وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [سُورةُ الأَعرافِ : ٥٥ـ٥٦] . وقال اللهُ تعالى : ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورةُ النَّملِ : ٦٢] . وقالَ اللهُ عزَّ اسمهُ : ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ [سُورةُ الأنعام : ٤٠ـ٤١] . وقالَ سُبحانَهُ وتعالى : ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ . . . ﴾ [سُورةُ الفُرقان : ٧٧] . وقال تعالى : ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ .﴾ [سورة الطُّور : ٢٨] . وقال تعالى : ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ . . . ﴾ [سورةُ الكهف : ٢٨] . وقال اللهُ سُبحانَهُ وتعالى ذاماً الْمُعرضينَ عن دُعائهِ في الشَّدائدِ : ﴿فَلَوْلَآ إِذْ

جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [سورةُ الأنعام : ٤٣] . وقالَ تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [سورة المؤمنون : ٧٦] .

ويُستحبُّ للمرءِ أنْ يَدعُوَ بِدُعاءِ ذي النُّونِ : يونُسَ عليه السلام إذْ كان في بطنِ الحوتِ ؛ فعن سعدِ بنِ أبي وقّاصٍ رضي الله عنه أنّهُ قالَ : قال رسولُ اللهِ ﷺ : "دَعْوةُ ذي النُّونِ إذْ دعا بِها وهو في بطنِ الحوتِ : 'لا إلهَ إلاَّ أنتَ ، سُبحانَكَ إنّي كنتُ من الظّالمين ؛' فإنَّهُ لن يَدْعُوَ بِها مُسْلمٌ في شيءٍ قطُّ إلاَّ استجابَ اللهُ لهُ ."(١)

والثَّالثُ : التَّوسُّلُ إلى اللهِ تعالى بأسمائِهِ الحُسنَى كي يكشِفَ الكَرْبَ ويَغفِرَ الذَّنبَ ؛ إنَّهُ هو الغَفُورُ الرَّحيم .

* * *

---

(١) حَديثٌ حَسَنٌ أخرجهُ أحمدُ في مُسندِهِ (١٧٠/١) ، والتِّرمذيُّ في جامِعِهِ (٥٢٩/٥ ؛ الدَّعواتِ : ٨٥) ، والنَّسائيُّ في عَمَلِ اليومِ واللَّيلةِ (ح ٦٥٥ ، ٦٥٦) . وقد وردَت دعوةُ ذي النُّونِ في الكتابِ العزيزِ ؛ قال اللهُ تعالى : ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٧ـــ٨٨] .

وسُبحانَكَ اللّهُمَّ وبِحَمْـدِكَ ؛ أشهدُ أن لا إلـهَ إلاَّ أنـتَ ؛ أسْتَغْفِرُكَ وأتوبُ إليك . وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ ، وعلى آلِهِ وأزواجِهِ وصَحْبِهِ ، صَلاةً دائمةً أبَداً ؛ وسلَّمَ تسليماً كثيراً طَيِّباً مبارَكاً فيه . آمينَ .

* تَمَّ بِحمدِ اللهِ تعالى *

الموضوع	ص
مُقدِّمةُ الكتاب	١١
تَرْجَمةُ المُصنِّف	١٣
المناصبُ التي تولاَّها	١٦
صِفاتُهُ وشمائِلُهُ	١٧
تصانيفهُ	١٨
مصادرُ ترجمتِهِ	٢١
مُقدِّمةُ المُصنِّف	٣١
الأَمرُ الأَوَّلُ	٣١
المِثالُ الأَوَّلُ	٣١
المِثالُ الثَّاني	٣٣
المِثالُ الثَّالثُ	٣٣
المِثالُ الرَّابعُ	٣٥
المِثالُ الخامسُ: السُّلطانُ	٣٦
المِثالُ السَّادسُ: نُوَّابُ السُّلطنةِ	٣٧
المِثالُ السَّابعُ: الوزيرُ	٣٧
المِثالُ الثَّامنُ: الدَّواوينُ في سائرِ الجهاتِ	٣٩
المِثالُ التَّاسعُ: القاضي	٣٩
المِثالُ العاشرُ: كاتبُ القاضي	
المِثالُ الحادي عشرَ: حاجبُ القاضي	

٣٩
المثالُ الثّاني عَشَرَ: الشُّهودُ ٤٠
المثالُ الثّالثَ عشرَ: ناظرُ الوقفِ ونحوُهُ من المُباشرينَ ٤٠
المثالُ الرّابعَ عشرَ: العُلماءُ ٥٢
المثالُ الخامسَ عشرَ: المُفتي ٥٢
المثالُ السّادسَ عشرَ: المُدرِّسُ ٥٢
المثالُ السّابعَ عَشَرَ: الخطيبُ ٥٣
المثالُ الثّامنَ عشرَ: الواعظُ ٥٤
المَثالُ التّاسعَ عشرَ: أصحابُ الحِرَفِ والصّناعاتِ ٥٥
والتُّجّارُ وأصحابُ الأموالِ
المثالُ العِشرونَ: صاحبُ الزَّرعِ والشَّجرِ ٥٦
المثالُ الحادي والعِشرونَ: مُعلِّمُ الكُتّاب ٥٧
المثالُ الثّاني والعِشرونَ: الطّبيبُ ٥٨
المثالُ الثّالثُ والعِشرونَ: غاسلُ المَوتى ٥٩
المَثالُ الرّابعُ والعِشرونَ: الجزّارُ ٥٩
المَثالُ الخامسُ والعِشرونَ: دلاّلُ الكُتُبِ ٦٠

الكَلابِزِيُّ ٦٠
الأَمرُ الثّاني: في فوائدِ انزواءِ النِّعمةِ ٦٣
فوائدُ المحنِ والبلايا ٧٠
الأمرُ الثّالثُ: التَّضرُّعُ إلى اللهِ تعالى ٧٣
(أ) الاستغفارُ ٧٣
(ب) الإكثارُ من الدُّعاءِ، والإلحاحُ فيه ٧٤
(ج) التَّوسُّلُ إلى اللهِ تعالى بأسمائهِ الحُسنى ٧٦